الجمـــهورية الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستـر

تخصص: (لسانيات تطبيقية)

القراءات القرآنيّة وأثرها في تيسير القواعد النّحويّة

مقدمة من قبل:

الطالب (ة): **حنان جوّادي.**

الطالب (ة): **مريم بوقرن.**

تاريخ المناقشة: 2020/09/28

أمام اللجنة المشكّلة من:

الاسم واللقب	الرتبـة	مؤسسة الانتماء	الصفة
نبيلة قريني	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
لطيفة روابحيّة	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
محمّد الطّاهر شينون	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2020/2019

كلمة شكر وتقدير

بعد بسم الله الرحمان الرحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين وخاتم النّبيئين وخير الخلق أجمعين. وبعد

نحمد الله أولا على جزيل فضلهوكثير نعمه، أن وفّقنا وسدد خطانا، إذ ما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ثمّ نتقدّم بالشّكر والتّقدير لكلّ منْ قدّم لنا النّصح والإرشاد وأفادنا بعلمه وتوجيهاته وأنار بصيرتنا.

كما نخصُّ بالثّناء مشرفتنا، الأستاذة الدّكتورة (**لطيفة روابحيّة**) على توجيهاتها الدقيقة وإشراتها اللّطيفة وإرشاداتها الصّائبة، وعلى مرافقتها لنا في آخر المسار الدّراسي، سائلين الله أن يسدّد خطاها ويجازيها عنّا خير الجزاء.

كما لا نغفل في هذا المقام فضل والدينا على دعمهم لنا وتشجيعهم إيّانا، وكلّ من ساندنا ولو بكلمة الطّيبة.

وصلّ اللّهم على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم.

قائمة الرّموز المستعملة في البحث

الكلمة	رمزها
تحقيق	تح
تعليق	تع
توفي	ت
جمع	ج
سابق	س
صفحة	ص
صفحة نفسها	ص.ن
طبعة	ط
عدد	ع
مجّلد	مج
مراجعة	مرا
مرجع سابق	مر.س
مرجع نفسه	مر.ن
مصدر سابق	مص.س
مصدر نفسه	مص.ن
ميلادي	م
هجري	هـ

مقدمة

يُعدّ القرآن الكريم، والقراءات القرآنيّة، من أهم الحقول الدّراسيّة، وأثراها، لذا فقد شغل عقول النّاس وأثار فكرهم مذ نزوله، وصار في ما بعد محطّ اهتمام الباحثين، ومصدر إلهامهم وإبداعهم، لما يدرّه على باقي العلوم من فوائد مكنونة، ولانفتاحه على العديد من المجالات البحثيّة، فقد صار القرآن الكريم بقراءاته القرآنيّة، منارة الأبحاث اللّغويّة، ومن بين أهم تلك البحوث الّتي تدور في هذا الفلك هيّ: أثر تعدد القراءات في تغيّر المعنى التّفسيري، الاحتجاج بالقراءات... إعراب القرآن ودور القراءات في تعدد الوجوه الإعرابيّة، ومدى خدمة القراءات للدّرس اللّغوي عامّة، والدّرس النّحوي خاصّة؛ إذ أسهمت في توسيع رقعة البحث فيه، وتيسيره، وحول هذا يدور موضوعنا الّذي وُسم بـ: **القراءات القرآنيّة وأثرها في تيسير القواعد النّحويّة**.

وهذا يبرز العلاقة الوطيدة بين الدّرس النّحوي والقراءات، وما لهذه الأخيرة من فضلٍ في تخفيف النّحو على المتعلّمين، والكشف عن قواعد جديدة، كان لها الشّأن في تبسيط النّحو على آخذيه، وإيجاد منافذ وحلول تدرأ على المتعلّمين ثقل تلك القواعد الصّارمة، المعهودة، الّتي تتشدّد للقياس وتنحاز له دون السّماع، ونستنتج من هذا أن القراءات قد جادت على الدّرس النّحوي بثمارٍ طيّبةٍ، إن لم تُؤت أُكلها في وقت ما، فستؤتيه ولو بعد حينٍ بإذن ربّها.

فكيف أسهمت القراءات القرآنيّة في تيسير القواعد النّحويّة؟ وما مدى تأثير القواعد المستحدثة منها، في تبسيط النّحو وتسهيله على المتعلّمين؟

وتتفرّع هذه الأخيرة إلى إشكالاتٍ هي:

– ما هيَّ القراءت القرآنيّة؟ وكيف نشأت وتطّورت إلى أن تبلورت في صورتها الّتي وصلتنا؟ وما الفائدة من تعدّدها؟

– كيف كانت أساليب التيسير النّحوي منذ القدم إلى الآن؟ وعلامَ اعتمدت؟ وما الأسس المنهجيّة الّتي وُضعت فيما بعد؟

– ما الصّلة الّتي تربط بين القراءات والدّرس النّحوي؟

– كيف أسهمت القراءات في تقديم وجوه جديدة للقواعد النّحويّة وتيسيرها؟

وكان اختيارنا لموضوعنا هذا راجعًا إلى **أسبابٍ ذاتيّة:** تنبع من تعلّقنا بالقرآن الكريم والعلوم المتعلّقة به، و**أخرى موضوعيّة:** لما يحمله هذا الموضوع من قيمة علميّة، وما تجود به القراءات القرآنيّة من ثمرات في تسهيل القواعد النّحويّة، وكونه من المباحث الّتي لم تُطرق كثيرا مقارنةً بعلوم القراءات الأخرى، وكذا ما يمكن أن يُضيفه هذا الموضوع من قواعد جديدةٍ، تيسّر النّحو على المتعلّمين، وتبسّطه.

كما ويُعدُّ بحثنا هذا إمتدادًا لدراساتٍ سابقةٍ عالجت في موضوعها صلة القراءات القرآنية بالدّرس النّحوي أهمها:

– أطروحة دكتوراه لعبّاد بوهادي، بعنوان القراءات القرآنيّة والإعراب، بإشراف الأستاذ الدّكتور: المختار بوعناني، جامعة السّانيا، وهران كلّية الآداب واللّغات والفنون، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، 2007/2006.

– مزيد إسماعيل نعيم وروفائيل أنيس مرجان، أثر القراءات القرآنيّة في الدّرس النّحوي، مجلّة جامعة تشرين للدّراسات والبحوث العلميّة، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، مج 28، ع1، 2006.

– محمّد شفيع الدّين القراءات في القرآن الكريم وأثرها في اللّغة العربيّة، دراسات الجامعة الإسلاميّة العالميّة سيتاغونغ، مج3، 2006.

- محمّد الحسن مختار بلال وأحمد عثمان فضيل حسن، النّحاة والاستشهاد، بالقراءات القرآنيّة، مجلّة العلوم والبحوث الإسلاميّة، ع6، 2013.

- نور الدّين دريم، أثر القراءات القرآنيّة في ترجيح الحكم النّحوي (دراسة في كتاب الإنصاف لابن الأنباري) جامعة الشلف، مجلّة التّواصليّ، ع2.

- رسالة ماجستير، من إعداد علي عبد الله الذنيبات، بعنوان الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيّة في المسائل النّحوية في كتاب الإنصاف بإشراف فايز المحاسنة، جامعة مؤتة، كليّة الدّراسات العليا، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، 2015.

-سعدون أحمد علي الركابي، محاضرة أثر القراءات القرآنيّة في استحداث القاعدة النّحويّة، جامعة بابل، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة، قسم اللّغة العربيّة، 2018/03/21.

وغيرها من الدّراسات والرّسائل حول هذا الموضوع.

وجاء بحثنا مقسّمًا إلى: مقدّمة، وفصلين، وخاتمة ثمّ الفهارس وملخص البحث كالآتي:

فصل أول بعنوان: **القراءات القرآنيّة والتّيسير النّحوي (تاريخ وتعريف)** وقُسّم إلى مبحثين **أولُهما:** مفهومها ونشأتها، و**ثانيهما:** التّيسير النّحوي مفهومه وأسسه، وفصلٌ ثّانٍ بعنوان: **إسهامات القراءات القرآنيّة في تيسير القاعدة النّحوية،** وقُسّم كذلك إلى مبحثين **الأوّل** بعنوان: القراءات والدّرس النّحوي، و**الثاني:** نماذج من قراءات لها الأثر في تيسير قواعد النّحو، **وخاتمة:** تضمّنت أهم النّتائج المتوصّل إليها، وبعض الاقتراحات والتّوصيات، وأخيرا الفهارس، وملخّص البحث.

هادفين من خلاله إلى: معرفة ماهيّة القراءات عامّة، وأقسامها والفائدة من تعدّدها، ومعرفة أهميّة التّيسير

النّحوي، ومدى فعاليّته منذ القدم إلى اليوم، وبيان كيف تُسهم القراءات في تيسير القواعد النّحويّة وتبسيطها.

كما ونهدف من خلال بحثنا هذا أن يُطبّق ما توصلنا إليه مستقبلا من قواعد ميسّرة، في الواقع التّعليمي، والنّظر في مدى نجاعتها، سائلين الله أن يعود بالنّفع علينا وعلى من بعدنا.

معتمدين **المنهج الوصفي مستعينين بآليات التّحليل والتّعليل والاستنتاج**، تطبيقًا على نماذجَ من القراءات القرآنيّة.

ولايخلو الأمر من الصّعوبات، إذ لابدّ من صعابٍ تواجه المرء في خوضه لغمارِ أي بحث، إذْ لا شيء يُحَصّل دون تعب، ومن بين تلك الصّعوبات الّتي واجهتنا في بحثنا ما يلي: صعوبة ألفاظ مصادر البحث، كونها متعلّقة بألفاظ الوحي، وصعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع. وكذا اختلاف آراء العلماء في بعض المسائل، وصعوبة التّرجيح بينها، ضف إلى ذلك افتقار بعض المصادر إلى التّحقيق، والعنونة المفصّلة، إذ يصعب البحث فيها.

مستعنين بعدد وفيرٍ من المصادر والمراجع أهمّها:

-من المعاجم: لسان العرب لابن منظور، ومقاييس اللغة لابن فارس...

-من كتب الإعراب والقراءات: إعراب القرآن للنّحاس، والحجّة في القراءات لابن خالويه، والتّبيان للعكبري، والدّر المصون للحلبي...

-من التّفاسير: معاني القرآن للفرّاء، وجامع البيان للطّبري، وأنوار التّنزيل للبيضاوي، وتفسير البحر لأبي حيّان، روح المعاني للألوسي، وغيرها من المصادر كثير...

ولا ننسى في هذا المقام أن نحمد الله عزّ وجلّ حمدا كثيرا أن منّ علينا ببركة الجهد والوقت لإتمام هذا البحث كما لا يفوتنا أن نتقدّم بجزيل الشّكر لأساتذتنا عامّة، وللأستاذة المشرفة خاصّة، على ما بذلته من جهد في سبيل توجيهنا ودعمنا، غير ناسينا لفضل أهلينا الّذين رافقتنا دعواتهم وتشجيعاتهم، وكلّ من ساهم من قريبٍ أو بعيدٍ في تشجيعنا أثناء إنجازنا للبحث.

وصلّ اللّهم وسلّم على نبيّنا **محمّد** ﷺ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا إلى يوم الدّين، سبحان ربّك ربّ العزّة عمّا يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين.

الفصل الأوّل: القراءات القرآنيّة والتّيسير النّحوي (تاريخ وتعريف)

أولا: مفهومها ونشأتها.

ثانيا: التّيسير النّحوي مفهومه وأسسه.

تمهيد:

كانت وما تزال القراءات القرآنيَة محَطَّ اهتمام الباحثين منذ القدم، ثمّ أصبحت في وقتنا الرّاهن المنارة الّتي أرشدتهم وهدتهم إلى تسهيل سُبُل النّحو، بعد أن توَعّرت مسالكه، واستعصت على الأفهام، فلم يجدوا سبيلاً آخر يُخرجهم من تلك التّعقيدات والتّأويلات الّتي أُغرق النّحو فيها، إلّا التّوجه إليها.

أولا. القراءات القرآنيّة مفهومها ونشأتها:

I. مفهومها:

1. لغة:

القراءات* جمع قراءة، "وهي مصدر سماعي لـ قَرَأَ"[1] وقَرَأَ قِراءةً وقُرآناً فهو قارِئٌ[2]، وقَرَأَ الشّيء أي جَمَعه وضَمَّهُ أي يضُّم بعضه إلى بعض[3] ومنه جاءت تسمية القرآن** على حدِّ تعبير **"ابن فارس" (ت390هـ)**: "كأنَّهُ سُميَّ بذلك لِجمعِه ما فيه من الأحكام والقَصص."[4]

فالقراءة من النّاحية اللُّغوية لا تخرج عن معنيين أساسيين هما: الجَمعُ والضَّم.

*هناك فرق بين القراءات وعلم القراءات "فعلم القراءات هو علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم وموضوعه القرآن من حيث أنّهُ كيف يُقرأ، والقراءة هي عند القُرّاء أن يُقرأ القرآن متتابعاً أو أداءً". (ينظر: ابن الجزري، تقريب النّشر، تح: عبد الله محمّد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ص3).

[1] الزّرقاني، مناهل العرفان، تح: فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1995م، 336/1.

[2] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: مكتبة التراث في مؤسسة الرّسالة، بيروت-لبنان، 2005م، ص49.

[3] الزّبيدي، تاج العروس، طبعة الكويت، ط8، 2008م، 320/1.

** تجدر الإشارة هنا الى أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على **محمّد** ﷺ للبيان، أمّا القراءات فهي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه. (يُنظر: الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل، دار التراث، القاهرة، مصر، 2008م، 318/1).

[4] مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، 79/5.

2. اصطلاحاً:

وَرَدَ في تعريف القراءات عدّة أقوال نذكر منها:

_ القراءات: "علم بكيفيّة أداء كلمات القرآن، واختلافها بِعَزْوِ النّاقلة."[1]

_ وهي كذلك عند القرّاء: "أن يُقرأ القرآن متتابعاً، أو أداءً بأن يُؤْخذ من المشايخ." [2]

_ وأيضاً هي: "مذهب يذهب إليه إمام من أئمَّة القرّاء، مخالفاً بها غيره في النّطق بالقرآن الكريم، مع اتّفاق الرّوايات سواءٌ كانت هذه المخالفةُ، في نطق الحروف، أم في هيئاتها."[3]

ويبدو هنا اختلاف العلماء في وضع تعريفٍ محّددٍ وثابتٍ للقراءة القرآنيّة، شكلاً ومضموناً، فهناك من أوجزها، وهناك من فصّل في شرحها، وآخرون قالوا بأنها اختلاف في كيفيّة أداء ألفاظ القرآن الكريم، وأبرز من ذلك كلّه اختلافهم في عزو القراءة إلى النَّقلة، وهنا يكمن الفرق بين القراءة بعدِّها أداءً والقراءة بعدِّها عِلماً، تندرج ضمنه القراءة القرآنيّة، بأحكامها، وعلم التّجويد، والأصوات.

II- نشأتها وتطوّرها:

نزلت القراءات القرآنيّة وحيًا من الله تعالى إلى نبيّه ﷺ، كما هو الشّأن بالنّسبة للقرآن، أي إنّها توقيفيّة لا دخل للاجتهاد فيها، ومرتبطة بنزول القرآن.

---

(1) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين "أ"، تح: محمّد حبيب الله الشّنقيطي، والشّيخ أبو الأشبال محمّد شاكر، مكتبة القدس، القاهرة- مصر، 1350م، ص3.

(2) التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: رفيق العجم، علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م، 1312/2.

(3) الزرقاني، مناهل العرفان، 336/1.

ولا أدلّ على ذلك من حديثه ﷺ: [أُنزل القرآن على "سبعةِ أحرفٍ"* كلّها شافٍ كافٍ].[1]

- فكيف نشأت هذه القراءات وتطورت؟ وما المراحل الّتي مرّت بها إلى أن وصلتنا بهذا الشّكل؟

1. في عهد الرّسول ﷺ:

وسنُبين عن هذا الأمر من خلال حديثه ﷺ المروي عن **"أُبيّ بن كعب"** رضي الله عنه (ت30هـ): **[**...عن **"أُبي بن كعب"** أنّ النّبيّ ﷺ كان عند "أضاةِ بني غِفَار"** قال: فأتاه **"جبريل"** عليه السلام فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرف، فقال: "أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ امّتي لا تُطيق ذلك"، ثمّ أتاه الثّانيّة فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرفين، فقال: "أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ امّتي لا تُطيق ذلك"، ثمّ جاءه الثّالثة فقال: إنّ الله يأمرك أن تَقرأ أمّتك على ثلاثة أحرف...ثمّ جاءه الرّابعة فقال: إنّ الله يأمرك أن تَقرأ أمّتك القرآن على سبعة أحرف فأيّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا.**]**[2]

وعلى هذا فقد كان الصّحابة رضي الله عنهم في فسحة من الأمر، فقرأ كلٌ بلحن*** قومه، فيما قبله ﷺ، حتّى إذا

---

*وأشهر ما في هذه الأحرف قولان: **الأوّل**: أنّها سبع لغات متفرّقة في القرآن، وليست هذه اللّغات مختلفة في كلمةٍ واحدةٍ مع اتّفاق المعنى. **والثاني**: أنّها أوجهٌ في المعاني المتّفقة المتقاربة، بألفاظ مختلفة نحو: أقبل، وتعال، وهلمّ، وأسرع... ونُسب هذا الرّأي لأكثر العلماء. (يُنظر: عبد العلي مسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرنيّة، دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة–مصر، ط1، 2007م، ص39-40.

[1] يُنظر: الهيثميّ، مجمع الزّوائد، تح: عبد القادر، دار الكتاب العلميّة، بيروت، لبنان، (11578) باب القراءات وكم أُنزل القرآن على حرف، ط1، 2001، 228/7.

**والأضاءة: الماء المستنقع من سيل أو غيره، ويُقال هو غدير صغير... وغِفَار: قبيلة من كنانة، موضع قريب من مكّة. (يُنظر: الحمويّ، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977، 214/1.

[2] مسلم، صحيح مسلم، تح: محمّد الفاريابيّ أبو قتيبة، دار طيبة، الرياض، (821) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أنّ القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ط1، 2006، 367/1.

***لا يُقصد باللّحن في هذا الموضع الخطأ، إنّما نعني به لغة أو لهجة قومه، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ**﴾ **[محمّد:30]**

أنكر أحدهم على أخيه قراءته، ردّ عليه **الرسول** ﷺ وقال: "**هكذا أُنزلت.**"*

2. في عهد الصّحابة والتّابعين (الاجتماع على مصحف عثمان):

فبعد أن أباح **الرّسول** ﷺ للصحابة، أن يَقْرَأَ كلٌ على لهجته، تفرقوا في الأمصار، كلٌ يُقْرِئُ أهل مصره بلغته -كما سبقت الإشارة- فلم ينكر أحد على الآخر لهجته.

حتّى إذا امتدّ الزّمان، وكثُر الأخذ عن الصّحابة، وقع بين أتباعهم شيءٌ من الخلاف، والتّنافس، فخشي الصّحابة مغبّة ذلك، فحملوا الأمر إلى "**عثمان**" رضي الله عنه (ت**35**هـ)، فاستعار مصحف "**حفصة**" رضي الله عنها (ت**41**هـ) الّذي جُمع في عهد "**أبي بكر**" رضي الله عنه (ت**13**هـ)، فأمرهم رضي الله عنه** ، أن تُكتب مصاحف يجتمع عليها قُرّاء الصّحابة، وكتبة الوحي. (1)

"ثمّ بعد ذلك جُرّدت هذه المصاحف من النّقط والشّكل، ليحتملها ما صحّ نقله، وثبُت تلاوته عن

---

*[...عن عبد الرّحمان بن عبد القارئ قال: سمعت عمر بن الخطّاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤُها...فقلت: يا رسول الله إنّي سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها، فقال رسول الله ﷺ: "**أرسله. اقرأ**"، فقرأ القراءة الّتي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ "**هكذا أنزلت**"، ثمّ قال لي: "**اقرأ**"، فقرأت، فقال: "**هكذا أُنزلت**"...] (يُنظر: صحيح مسلم، (818) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أنّ القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، 1/365-366. **و**: البخاري، في صحيحه، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، (4992) كتاب فضائل القرآن، باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف، ، ط1، 2002، ص1276).

**حديثه ﷺ: ... [...فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنّصارى، فأرسل عثمان الى حفصة أن أرسلي إلينا بالصّحف ننسخها في المصاحف، ثمّ نردّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزّبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرّحمان بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف وقال عثمان للرّهط القرشيين الثّلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنّما نزل بلسانهم ففعلوا...فأرسل إلى كلّ أفقٍ بمصحفٍ ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلِّ صحيفةٍ أو مصحفٍ أن يُحرق.] (البخاري، صحيحه، (4987) كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، 1275).

(1) يُنظر: أبو زرعة، حجيّة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسّسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط5، 1997م، ص9-10. **و**: ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، مرا: محمّد الضّبّاع، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، 7/1. **و**: مكّي، الإبانة، تح: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار النّهضة، مصر، ص48-49.

النّبي ﷺ، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرّد الخطّ، فكُتبت المصاحف على اللّفظ الّذي استقرّ عليه في "**العرضة الأخيرة**"..."[1]

فشملت تلك الوجوه الّتي احتملها مصحف عثمان، الأحرف السّبعة، أو بعضها* الواردة في الحديث، ولم تخرج عنها.

3. ظهور القرّاء:

وبعد اجتماع الصّحابة على مصحف عثمان، ذهب كلٌّ منهم يُقْرِئُ أهل مصره** بما في مصحفهم، في لا يخرج عن خط عثمان.

ثمّ تجرّد قوم للقراءة والأخذ، واعتنوا بضبط القراءة أتمّ عناية، حتّى صاروا في ذلك أئمّة يُقتدى بهم، ويُرحل إليهم، ويُأخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقّي قراءتهم بالقبول...ولتصدّيهم للقراءات نُسبت إليهم***.

"ثمّ إنّ القرّاء بعد هؤلاء، كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم...فكان منهم المتقن للتّلاوة المشهورة بالرّواية والدّراية، ومنهم المقتصرُ على وصفٍ من هذه الأوصاف، وكثُر بينهم بذلك الاختلاف...

---

(1) ابن الجزري، النّشر، 1/7-8.

*لأنّا إذا قلنا إنّ المصاحف العثمانيّة محتويّة على جميع الأحرف السّبعة الّتي أنزلها الله تعالى، كان ما خالف الرّسم يُقطع بأنّه ليس من الأحرف السّبعة، وهذا قولٌ محظور، لأنّ كثيرًا ممّا خالف الرّسم قد صحّ عن الصّحابة، وعن النّبي ﷺ. (ابن الجزري، المنجد "**ب**"، تح: علي بن محمّد العمران ص94).

**في المدينة (ابن المسيّب، وعروة، وسالم...)، ومكّة (عبد الله بن عمرو، وعطاء، وطاووس...)، والكوفة (علقمة، والأسود، ومسروق...)، وبالبصرة (عامر بن عبد قيس، وأبو العاليّة، وأبو رجاء...)، وبالشّام (المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان في القراءة، وخليد بن سعد صاحب أبو الدّرداء). (يُنظر: ابن الجزري، النّشر، مص.س، 1/8).

***فكان بالمدينة (أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثمّ شيبة بن نصاح، ثمّ نافع بن أبي نعيم)، ومكّة (عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمّد بن محيصن)، وبالكوفة (يحي بن ثابت، وعاصم بن أبي النّجود، وسليمان الأعمش، والكسائيّ)، وبالبصرة (عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء، ثمّ عاصم، ثمّ يعقوب الحضرمي)، وبالشّام (عبد الله بن عامر، وعطيّة بن قيس...) (يُنظر: مص.ن، 1/8-9).

فكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمّة، فبالغوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات وعزوا الوجوه والرّوايات، وميّزوا بين المشهور والشّاذ..."[1] وفق شروط سنأتي على ذكرها في بابها.

وعلى أساس هذه الأركان قُسّمت القراءات وفق ما وصلتنا عليه في يومنا هذا، وشملت هذه الأخيرة -كذلك- الأحرف السّبعة* الواردة في الحديث** آنف الذّكر.

وعموما هذه أهمّ المراحل، الّتي مرّت بها القراءات القرآنيّة، حتّى تبلورت في صورتها الّتي عليها اليوم.

III. فوائد*** تعدّدها:

كان للقراءات الفضل الكبير في إثراء مجالات البحث، لما تدرّه من منافع عظمية سنعدّد بعضها:

- التّهوين والتّسهيل على الأمّة وتيسير النّقل عليها وكذا سهولة الحفظ.[2]
- بيان حكم شرعي مُجمع عليه، مثل: قراءة "**سعد بن أبي وقاص**" رضي الله عنه (ت52هـ) **{وله أخ أو**

---

[1] ابن الجزري، النّشر، 1/8-9.

* ولا يختلط على القارئ في هذا الموضع أن الأحرف السّبع، هي القراءات السّبع، وذلك لأمرين: **إحداهما**: أنّ الأحرف الّتي نزل بها القرآن أعمّ من القراءات المنسوبة إلى الأئمة السّبعة، وأنّ هذه القراءات أخصّ من تلك الأحرف... **وثانيهما**: أنّ السّبعة لم يكونوا قد خُلقوا ولا وُجدوا، حين نطق الرّسول ﷺ هذا الحديث..." (يُنظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 1/191-192).

وقد اختلف العلماء فيما إذا كانت الأوجه المحتملة من مصحف عثمان، قد شملت جميع الأحرف السّبعة، أم بعضها، فيقول "مكّي**": "إن هذه القراءات كلّها الّتي يقرأ بها النّاس اليوم، وصحّت روايتها عن الأئمّة، إنّما هي جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ووافق اللّفظ بها خطّ المصحف، -مصحف عثمان-..." (الإبانة، 32).

***إلّا أنَّ لهذا التعدد بعض السلبيات، منه "كثرة المؤلّفات والكتب التي تعتني بالقراءات وصلتها بالفقه واللّغة ما يصّعب عملية البحث في بعض الأحيان، لأنّه وفي حالات كثيرة يحدث تضارب في الآراء بين المؤلّفين، كذلك فتح مجال التأويل وكذا التسابق والتّنافس بين النحاة في التأليف خاصّة المتأخرين منهم". (يُنظر: عفيف دمشقية، أثر القراءات القرآنيّة في تطور الدّرس النّحوي، معهد الإنماء العربي، بيروت_لبنان، ط1، 1978م، ص193-194).

[2] يُنظر: ابن الجزري، النّشر، مص.س، 1/52.

أخت من أم} من قوله تعالى: ﴿ **أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ** ﴾ **[النساء:12]**. فهذه القراءة بيّنت أنَّ المراد بالإخوة هنا الإخوة لأم، وهذا حكم شرعيّ مُجمع عليه بين الفقهاء.[1]

- إثراء الدّرس اللّغوي عامّة والنّحوي خاصّة بالمادّة اللغوية والأمثلة المتنوّعة، إذ اعتُبِرت القراءات القرآنيّة من بين مصادر الاستشهاد –وإن وقع الخلاف حول الاحتجاج بها– وفي ذلك يقول "**السُّيوطي**" (**ت911هـ**): " أمّا القرآن الكريم فكلُّ ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء أكان متواتراً أم شاذاً، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجُ بها في ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه."[2]
- الإسهام في التّقعيد اللُّغوي وبناء بعض القواعد العامّة، مثل قاعدة "جواز الوقف على الاسم المنقوص بإثبات الياء، والّتي أُخذت من قراءة "**ابن كثير**" (**ت120هـ**) لقوله تعالى:﴿**وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٖ**﴾ **[الرعد: 7]**، أي بإثبات الياء وقفا."[3]

وهو ما يقود إلى التّسهيل والتّيسير في مختلف القواعد الصرفيّة منها والنّحويّة، على اختلاف التّخريجات لها.

- فتح ميدان واسع من التّأليف والبحث اللّغوي، في القراءات القرآنيّة وطبقات القُرّاء وغيرها... والتّعمق في تفاصيلها من كافّة الجوانب اللّغوية، نحواً وصرفاً، وصوتاً.[4]

وغيرها من الفوائد التي تبرز القيمة الجليّة لتعدّد القراءات وتنوّعها، في العديد من المجالات البحثيّة.

---

(1) محمّد سالم محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت_لبنان، ط2، 1988م، 97/1.

(2) الاقتراح في أصول النّحو، مرا: علاء الدّين عطية، تع: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 2006م، ص39.

(3) نبيل بن محمّد إسماعيل، علم القراءات، 416.

(4) عفيف دمشقية، أثر القراءات القرآنيّة في تطور الدّرس النّحوي، 194.

IV. شروط القراءة المقبولة:

للقراءة المقبولة شروطٌ تحكم بقرآنيتها، سنحدّدها فيما يأتي.

وقد حدّد **"ابن الجزريّ" (ت833)** شروطها في قوله: "كلُّ قِراءة وافقت العربيّة ولو بوجهٍ، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالًا، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصّحيحة الّتي لا يجوز رَدُّها...ومتى اختلَّ ركن من الأركان الثّلاثة، أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة."[1]

فهي إذن ثلاثة شروط أساسه:

1. موافقة العربيّة ولو بوجه:

"أي موافقتها لوجه من وجوه النّحو سواء كان أفصحَ أم فصيحاً، مجتمَعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يَضرّ، مثله إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع"[2]، مثل قراءة **"حمزة" (ت156هـ)** لِقوله تعالى: ﴿**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ**﴾ **[النّساء :1]**، **{والأرحامِ}** بالخفض، وهو جائز، أي أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور "بِهِ".[3]

2. موافقتها لأحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالا:

أي موافقة أحد المصاحف العثمانيّة الّتي نسخها **"عثمان بن عفّان"**، وأرسلها إلى الأمصار الإسلاميّة.[4]

---

(1) النّشر، 9/1.

(2) مص.ن، 10/1

(3) يُنظر: مص.ن، ص.ن. و: أبو زرعة، حجّة القراءات، 88.

(4) ابن الجزري، المنجد "أ"، 15. و: النّشر، 11/1.

كقراءة "**عبد الله بن عامر**" **{قالوا اتخذ الله ولدا}** بغير واو في قوله تعالى: ﴿**وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا**﴾ **[البقرة:116]** فهو ثابت في المصحف الشّاميّ.[1]

3. صحّة السّند:*

"أي أن يروي تِلك القراءة العَدلُ الضّابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط".[2]

ووفقاً لهذه الشروط كانت القراءات السّبع، والقراءات الثّلاث المكملّة للعشر، والقراءات الشّاذة**.

V. أنواعها:

قُسّمت القراءات القرآنيّة، على إثرِ الشّروطِ آنفةِ الذّكرِ إلى أقسامٍ هي:

1. القراءة المتواترة***:

"كلُّ قراءةٍ وافقت العربيّة مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو تقديرًا، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها".[3] وهي قراءة الأئمّة السّبعة، والعشرة في زماننا.

---

[1] ابن الجزري، النّشر، 11/1

*هناك من المتأخرين من اشترط حصول التواتر ولم يكتف بصحة السّند، ورغم أن القرآن لا يُثبت إلاّ بالتّواتر وأنَّ ما جاء آحاداً لا يُثبت به القرآن، وهذا ممّا لا يخفى ما فيه فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرّسم وغيره. (مص.ن، ص.ن.)

[2] مص.ن، ص.ن.

**على التّوالي قراءة: نافع وعاصم وحمزة وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء والكسائي، وقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف، وقراءة الحسن البصري، الحسن البصري، ويحي اليزيدي، والشنبوذي. (يُنظر: الزّرقاني، المناهل، 339/1-340).

*** ونعني بالتّواتر: "ما رواه جماعة عن جماعةٍ، كذا إلى منتهاه، دون تحديد العدد..." (ابن الجزري، المنجد "أ"، 15).

[3] مص.ن، ص.ن.

2 . القراءة الصّحيحة:

وهي على قسمين:

القسم الأوّل: ما صحّ سنده بنقل العدل الضّابط عن العدل الضّابط، كذا إلى منتهاه، ووافق العربيّة والرّسم.[1]

وهو على ضربين أيضا:

أ. المستفيض:

"ما استفاض نقله، وتلقّاه الأئمّة بالقبول، كما انفرد به بعض الرّواة، وبعض الكتب المعتبرة، أو كمراتب القراءة في المدّ... فهذا صحيحٌ، مقطوعٌ به أنّه منزّلٌ على النّبي ﷺ من الأحرف السّبعة... وهذا الضّرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها..."[2]

نحو قراءة "**قنبل**"* لقوله تعالى: ﴿**فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ**﴾ **[الفتح:29]** بالهمزة** في **{سؤقه}**.[3]

وغيرها من الشّواهد كثير ممّا اشتُهر ولم يبلغ حدّ التّواتر.

ب. غير المستفيض:

---

[1] ابن الجزري، المنجد "أ"، 16.

[2] مص.ن، ص.ن.

*محمّد بن عبد الرّحمان بن خالد بن محمّد بن سعيد بن جرجة، أبو عمر المخزوميّ، مولاهم المكّي، شيخ القرّاء بالحجاز، ولد 195هـ، ت:291هـ، عن ستٍّ وتسعين سنة. (يُنظر: ابن الجزريّ، غاية النّهاية في طبقات القرّاء، تح: براجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيوت–لبنان، ط1، 2006، 146/2-147.

**وقيل إنّ ذلك لغة من همز الألف والواو، وهي لغة أبي حيّة النّميري، وزاد الشّاطبيّ عن قنبل واو بعد همزة. (يُنظر: ابن الجزري، النّشر 338/2).

[3] مص.ن، ص.ن.

"لم تتلقّه الأئمّة بالقبول، ولم يستفض، فالّذي يظهر من كلام الكثير من العلماء، جواز القراءة والصّلاة به، والّذي نصّ عليه "**أبو عمر بن الصّلاح**"، أنّ ما وراء العشرة ممنوع من القراءة به منع تحريمٍ، لا منع كراهيّة..."[1]

ونستنتج من خلال القول أنّ هذا الضّرب من القراءات، خارجٌ عن العشرة، فيلحق بذلك الشّاذة منها.

ومثاله: ما نُسب "**لابن عبّاس**"* **{لقد جاءكم رسول من أنفَسكم}**[2]. بفتح الفاء بدل ضمّها من قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ**﴾ **[التّوبة:128]**.

القسم الثّاني: (القراءة الشّاذّة):

هو: "ما وافق العربيّة، وصحّ سنده، وخالف الرّسم، كما ورد في صحيحٍ من زيادةٍ، ونقصٍ، وإبدالِ كلمةٍ بأُخرى، ونحو ذلك ممّا جاء عن "**أبي الدّرداء**"**، و"**عمر**" (ت**23**هـ)، و"**ابن مسعود**"*** ﷺ، وغيرهم وسُمّيت شاذّة لكونها شذّت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحا فلا تجوز القراءة بها لا في الصّلاة ولافي غيرها."[3]

---

[1] ابن الجزري، المنجد "أ"، 16.

*عبد الله بن مسعود، ابن عبد المطّلب، بن هشام، بن عبد مناف، ابن عمّ الرسول ﷺ، كان قارئا وغزير العلم (ت68هـ). (يُنظر: الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، تح: بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عبّاس، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1988م، ص45-46).

[2] ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، تح: براجستراسر، المطبعة الرّحمانيّة، مصر،1934م، ص56.

** وهو عُويمر بن زيد، أحد الّذين جمعوا القرآن، تولّى قضاء دمشق، ت32هـ. (يُنظر: الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، مص.س، 40-41).

*** عبد الله بن مسعود، بن غافل، بن حبيب، بن شمخ، بن قار، بن مخزوم، بن ماهلة، بن كامل، بن الحارث، بن تميم، بن سعيد، بن هذيل، بن مدركة، بن إلياس، بن مضر، بن نزار، أبو عبد الرّحمان الهذليّ المكيّ، كان من السابقين وأحد من جمع القرآن، في عهد **الرسول** ﷺ، وأحد المبشَّرين بالجنّة، (ت32هـ) بالمدينة. (يُنظر: مص.ن، 32-33-34-36).

[3] ابن الجزري، المنجد "أ"، مص.س، 16-17.

ومثاله: قراءة **"عبد الله بن مسعود"** و**"أبي الدّرداء"**رضي الله عنهما: **(واللّيل إذا يغشى والنّهارِ إذا تَجَلَّى والذَّكر والأُنثى)**، وقراءة الجماعة على وفق خط المصحف: ﴿**وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ**﴾ **[اللّيل:3]**.[1]

ويبدو هذا التّقسيم للقراءات أكثر وضوحا من غيره، على اختلافه بين العلماء، وإن كانت هذه التّقسيمات المتعدّدة لا تتعارض فيما بينها.

ثانـيـا. التّيسير النّحوي (مفهومه وأسسه):

يُعدّ التّيسير كمصطلح في مجال النّحو، ملمحا تعليميا، إذ ظهرت حركة التّيسير في الأصل لتخفيف النّحو على المتعلّمين، لا على أهلِ النّحوِ وخاصّته.

I. مفهومه:

نَعرض في هذا المقام لمفهوم التّيسير لغةً، ثمّ مفهوم التّيسير النّحوي في الاصطلاح، وهل هو تيسيرٌ للنّحو، أم تيسيرٌ لتعليم النّحو؟

ويُنبّهنا هذا التساؤل إلى التّفريق بين مصطلحين هما: النّحو العلميّ، والنّحو التّعليميّ.

1. التّيسير لغةً:

مصدرٌ للفعلِ: "يسّر"، يُيسّرُ، تيسيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ**﴾ **[القمر:17.22.32.40]**.

[1] أبو شامة، المرشد الوجيز، تح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 2003م، ص122.

- "وسُمع عن "**الفرّاء**" (ت**207**هـ) في قوله تعالى: ﴿**فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ**﴾ **[اللّيل: 7]**، قال سنُهَيّئُهُ للعودة للعمل الصّالح. والعرب تقول: قد يَسَّرَتِ الغنم إذا ولدت، وتَهَيَّأَتْ للولادة، قال: وقوله تعالى: ﴿**فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ**﴾ **[اللّيل:10]**، يقول القائل: كيف كان تَيَسُّرُهُ للعسرى؟ وهل في العسرى تيسيرًا؟ قال "**الفرّاء**" وهذا كقوله تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ **[التّوبة: 3]**، فالبشارة في الأصل للمفرح، فإذا جُمعت في كلامين إحداهما خيرٌ والآخر شر، جاز التّبشير فيهما جميعا."[1]

وكذلك الأمر بالنّسبة للتيسير إذا جُمع في كلامين حمل المعنيين.

ونستنتج من خلال القول كذلك أنّ اليُسر يكون بعد العسر، كقول العرب: يسّرت الغتم إذا ولدت أي يسّرت بعد أن كانت في عسر الحمل ووهنه، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا**﴾ **[الشّرح: 5]**.

- وفي المقاييس مادّة (يَسَرَ): "الياء، والسّين، والرّاء، أصلان يدلُّ أحدهما: على انفتاح الشّيء وخفّته، والآخر: على عضوٍ من الأعضاء. ومن الباب يَسَّرَتِ الغنم إ ذا كثُر لبنها ونسلها.[2]

ويُضيف هذا التّعريف معنى آخر للتّيسير وهو: الكثرة.

- ويعرّفه صاحب اللّسان (ت**711**هـ) بقوله: " ويَسَّرَه هو سَهَّلَه، وحكى "**سيبويه**" (ت**180**هـ): يَسَّرَهُ ووَسَّعَ عليه وسَهَّلَ."[3]

كما يُضيف هذا التّعريف معنى التّسهيل والتّوسيع، إلى معنى التّيسير لغةً.

---

(1) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللّغة، تح: أحمد عبد الحليم البردوني، مرا: علي محمّد البجاويّ، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، 58/13-59.

(2) ابن فارس، مادّة (يَسَرَ)، 155/6.

(3) ابن منظور، مادّة (يَسَرَ)، 296/5

- وفي المعجم الوسيط: "يَسّرَ فلان: سَهُلَتْ ولادة ماشيته ونحوها، ولم يُعطب منها شيء، والماشية كَثُرت وكثُر لبنها ونسلها، والشّيء سَهَّلَهُ، وفي الحديث: (يسّروا ولا تعسّروا)، ويُقال: يَسَّرَ له كذا: هَيَّأَهُ، وأَعَدَّهُ، وفلانا لكذا هَيَّأَهُ، وفلانا وفَّقَهُ، والشّيء جعله يسيرا أو ميسُورا."[1]

ويجمع هذا التّعريف المعاني الواردة في التّعريفات السّابقة، وعلى العموم، فإن معنى التّيسير عند أصحاب المعاجم، لا يخرج عن معاني: التّهيئة، والخفّة، والكَثرة، والتّسهيل، والتّوسيع، وجميعها تصبّ في المجرى ذاتِه، ولا تتعارض فيما بينها.

2. التّيسير في اصطلاح اللّغوين والنّحاة:

يعرّفه "**مهدي المخزومي**" (ت**1993**م) بقوله: "فالتّيسير* إذا ليس اختصارًا ولا حذفًا للشّروح، والتّعليقات، ولكنّه عرض جديدٌ لموضوعات النّحو، يُيسّر للنّاشئين أخذها، واستيعابها، وتمثّلها، ولكن لن يكون التّيسير وافيا بهذا، مالم يسبقه اصلاحٌ شاملٌ لمنهج هذا الدّرس، وموضوعاته، أصولا وفرشًا."[2]

فالتّيسير في نظره إذا يكون على مستوى المنهج المتّبع، وطريقة طرح وعرض الموضوعات، عرضًا جديدًا، يتماشى والمتعلّمين، إذ بهذا، لا يعدُّ محاولات القدامى تيسيرا أصلًا.

وفي تعريفٍ آخر: "هو تكييف النّحو والصّرف مع المقاييس الّتي تقتضيها التّربية الحديثة، عن طريق تبسيط الصّورة الّتي تُعرض فيها القواعد على المتعلّمين، فعلى هذا ينحصر التّيسير في كيفيّة تعليم النّحو، لا في النّحو

---

(1) مجمع اللّغة العربيّة، مكتبة الشّروق الدّوليّة، مصر، ط4، 2004م، ص1064.

*وهناك مصطلحات تعتبر مقابلة لمصطلح التّيسير وتدلّ عليه ومنها: التّوضيح والإيضاح، والتّسهيل، الإحياء، والتّجديد...وجميعها عناوين لكتب الميسّرين والّذين اشتغلوا على تخفيف النّحو.

(2) في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرّئد، بيروت-لبنان، ط2، 1986م، ص15.

في حدّ ذاته."[1]

ويبدو هذا التّعريف أكثر وضوحا، إذ يُجيبنا عن الإشكاليّة المطروحة سابقا؛ عمّا إذا كان التّيسير في تعليم النّحو أم في النّحو ذاته، فيجيبنا بشكلٍ صريحٍ، أنّ التّيسير في كيفية تعليم النّحو* لا في النّحو نفسه.

كما يحيلنا هذا التّعريف على أن التّيسير يكون في القواعد النّحوية والصّرفية منها على حدٍ سواء، إذ جمع بين النّحو والصّرف في تعريفه للتّيسير النّحوي بقوله: "تكييف النّحو والصّرف..." وهذا مما لا يتضارب فيه الرأيان، حيث إنّ هذين العلمين، وجهان لعملة واحدة، ولا يسعنا التّفريق بينهما في كثير من المواضع والدّراسات.

II. أسس التّيسير النّحوي:

عرف النّحو العربيّ عدّة محاولات تيسيريّه قديمًا وحديثًا، بين الإيجاز والشّرح والإحياء والتّجديد، فهذه المحاولات وعلى كثرتها، إلاّ أنّها لم تصل إلى مبتغاها، ذلك أنَّ طَرائقها ومناهجها وأفكارها كانت مختلفة ومتشعّبه لتستمرَّ بذلك الدّعوة لتيسير النّحو، وهذه المرة بالدّعوة إلى وضع أسس منهجيّة مضبوطة.

وقبل عرض تلك الأسس يجدر أولاً الوقوف على مكامن الصعوبة في النّحو، والمتمثلة في:

- كثرة التأليف في النّحو، ما يُحدث اضطرابًا واختلافًا في المصطلحات، وهو ما نصَّ عليه

---

[1] يُنظر: محمّد صاري، تيسير النّحو موضة أم ضرورة؟، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة عنّابة، ص4. و: عبد الرّحمان الحاج صالح، أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة، مجلّة اللّسانيات، ع4، 1974/1973، ص22-23.

*ونفرّق في هذا المقام بين نحوين: نحو تعليميّ وظيفيّ، ونحو علميّ تخصّصيّ؛ "ونقصد **بالنّحو الوظيفيّ**: مجموعة القواعد، الّتي تؤدّي الوظيفة الأساسية للنّحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل، ليسلم اللّسان من الخطأ في النّطق، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة، أما **النحو التّخصّصيّ**: فهو يتجاوز ذلك، من المسائل المتشعّبة، والبحوث الدّقيقة، الّتي حفلت بها الكتب الواسعة." (يُنظر: عبد العليم إبراهيم، النّحو الوظيفيّ، دار المعارف، القاهرة، ط، مقدّمة البحث(هـ-و).

"**ابن خلدون**" (ت**808**هـ): "في أنَّ كَثرة التّآليف عائقة عن التَّحصيل، فَمِمَّا أَضر بالنَّاس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته، كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التّعاليم وتعدّد طرقها ثمَّ مطالبة المتعلِّم باستحضار ذلك."[1]

- تأثر الدّرس النّحوي بالمنطق والفلسفة والفكر اليوناني، وفي ذلك يقول "**تمّام حسّان**" (ت**2011**م): "النّحو كان سهلا هينًا وصفيًا، فجعله النُّحاة فلسفة وقضايا معياريّة أيضاً، حتى أصبح الطّابع المميّز للنّحو العربي أنّه لم يعد مجهوداً دراسياً لغوياً، بقدر ما تحوّل إلى مجهود فكري من الطراز الأوّل."[2]
- كذلك "تُعاني أغلب كتب النّحو من الطول المفرط، النّاشئ عن التّكرار والحشو، ومعالجة قضايا جانبيّة، لا صلة لها بالنّحو"[3] وما ينتج عن ذلك من غموض وصعوبة في اللّغة.

ـ وعلى أساس ذلك، اقتُرِحَت مجموعة من الأسس الّتي ينبغي الاعتماد عليها لتيسير النّحو العربيّ، منها:

1. التّمييز بين النّحو العلمي والنّحو التّعليمي:

فالأوّل تحليلي يقوم على نظريّة لغويّة تَنشُد الدِّقة في الوصف والتّفسير، فهو نحو تخصّصي، عميق مجرّد، يُدرس لذاته، أمّا الثّاني: تربوي؛ فهو المستوى الوظيفيّ النّافع لتقويم اللّسان وسلامة الخطاب، ويركّز على ما يحتاجه المتعلِّم، ويختار مادّته ممّا يقدّمه النحو العلمي مع تكييفها لظروف وأهداف العمليّة التعليميّة."[4]

---

(1) مقدمة ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي: خليل شحادة، مرا: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت_ لبنان، 727/1.

(2) اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة–مصر، ط1، 2001م، ص164.

(3) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي "دراسة نقديّة"، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م، ص27.

(4) يُنظر: مختار بوزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره (دراسة وصفيّة تحليليّة)، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بن بلّة، وهران، كلّية الآداب والفنون، قسم اللّغة العربية وآدابها، 2017/2016، ص222. **و**: محمّد صاري، تيسير النّحو موضة أم ضرورة، 3-4.

أي أنّ النّحو العلمي نحو نظريّ يهتمّ به أهل الاختصاص، والنّحو التّعليمي نحو تطبيقيّ موجّه للمتعلّم.

2. تخليص النّحو ممّا تعلّق به من التّعقيدات الفلسفيّة[1]:

من ذلك الخلافات النّحوية والتأويلات والتّخريجات، خاصّة ما تعلق بالعلل والعوامل، هذا لا يعني طرحها أو حذفها نهائيا، إنّما مجالها هو فلسفة النّحو وأصوله أو فقه النّحو، وليس النّحو التعليمي.

3. توحيد المصطلح النّحوي:

وهي مشكلة تعاني منها العديد من العلوم وليس فقط النّحو، فلا يخفى على أحد أنَّ تعدّد المصطلحات النَّحوية للمفهوم الواحد يزيد من صعوبة النّحو، من ذلك مثلاً: نذكر مصطلح الممنوع من الصّرف الذي نجد له عديد التسميات، مثل: "ما لا ينصرف"[2] عند **"سيبويه"** و "ما لا يجري"[3] عند **"المُبَّرد" (ت286هـ)**، كذلك قولهم "مُنصَرف وغير مُنصرف."[4]

وغيرها من المصطلحات الأخرى، فكثرة هذه المصطلحات تُربك الدّارس وتشوش أفكاره في كثير من الأحيان، خاصّة عندما يتعمّق في الدّرس النّحوي، وهنا يأتي الدّور على مجامع اللّغة العربيّة وواضعي المعاجم للنّظر في هذا الجانب وتوحيد ما أمكن من المصطلحات.

4. ضبط القواعد النّحوية:

فالقواعد النّحوية التي تنهض بأداء الوظيفة الأساسيّة للنّحو تكون محدودة محكمة، خالية من التشابك

---

(1) سامي عوض، تيسير مباحث النّحو والصّرف، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق-سوريا، مج73، ع4، 1998م ص914.

(2) الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، 1992م، 193/3.

(3) المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة-مصر، 1994م،309/3.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، إدارة الطّباعة الميرية، 57/1.

والتّعقيد الذي يربك الدّارس، فيساهم ذلك الضبط في فهم النّحو وتيسير حفظه.[1]

5. تنظيم الأبواب النّحويّة وإعادة ترتيبها:

"فالتيسير ليس اختصاراً ولا حذفاً للشروح والتعليقات ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو، يُيَسِّرُ للنّاشئين أخذها واستيعابها وتمثلها"[2] ولا يتحقق هذا الأمر إلاّ بإصلاح شامل لمنهج تدريس النّحو.

وهو ما ذهب إليه "**عبد الله العلايلي**" (**ت1996م**) في أنَّ "صعوبة النّحو ليست في نفسه أو لنقصٍ فيه، إنّما صعوبته مُتأتية من كثرة الاجتهادات عليه على مرِّ العصور، وكانت تنضاف إليه مجتمعة من غير تصنيف ولا ربط ولا تنقيح أو ترتب."[3]

6. مراعاة الجانب التّعليمي للنّحو:

وذلك بانتقاء المادّة النّحوية المناسبة، والاقتصار على أبسطها وأدخلها في شائع الاستعمال، فتساق في شكل فنّي وأسلوب تخريجيّ مدرسي، وطريقة تربوية تتناسب وحاجات المتعلّمين، أي الانتقال من إصلاح النّحو في جانبه اللّغوي إلى جانبه الفنّي.[4]

7. اعتبار النّحو وسيلة وليس غاية:

إذ إنَّ الغرض من تدريس النّحو هو تكوين الملكة اللّسانيّة الصّحيحة لا حفظ القواعد المجرّدة[5]

---

[1] يُنظر: عبد العليم ابراهيم، النّحو الوظيفي، 9.

[2] مهدي المخزومي، في النّحو العربي" نقد وتوجيه"، 15.

[3] يُنظر: مقدمّة لدرس العرب، المطبعة العصريّة، مصر، ص45.

[4] يُنظر: عبد الله العيلالي، مقدّمة في درس الأدب، 46.

[5] علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللّغة العربيّة، دار الفكر العربي، مصر، 2006م، ص307.

وهو ما رمى إليه "**الجاحظ**" (**255هـ**) بقوله: "وأمّا النّحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلاّ بما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللّحن..."[1]

8. تحديث لغة النّص النّحوي:

كما يقول "**ممدوح خسارة**": فلكلِّ عصر لغته، وطريقة كتابة القدماء وتأليفهم لا تناسبان ناشئة اليوم.[2] وليس هذا بالأمر الجديد، فالشكوى من لغة النّحو ليست مقصورة على المحدثين وحسب بل هي قديمة.

ومن صور التّحديث مثلا طرح المصطلحات الصّعبة وتعويضها بأخرى أكثر شيوعاً وتوخي اللّغة العلميّة وما يصاحبها من وضوح وسهولة وإيجاز، فهذا يُسهم عمليّا في القابليّة لتعلُّم النّحو.

9. الاعتناء بالأمثلة والشّواهد النّحوية:

وهي مسألة في غاية الأهميّة، وذلك بتوجيه العناية إلى " الشواهد والأمثلة التي تنمّي السّليقة اللّغوية وتهذّب الأذواق، وتقرب النّحو إلى العقول، وتحببه إلى النُّفوس."[3]

لذا يجب الإكثار من الأمثلة، وتخيُّر أفصحها، وأكثرها شيوعاً، على أن يكون النّص القرآني على رأس الشّواهد والأمثلة المعتمدة، والابتعاد قدر الإمكان عن الأمثلة الشاذّة.

على أن تطبّق هذه الأسس في كتاب مُنهجٍ جامعٍ، يُتَّخَذ كمرجعٍ جديدٍ في الدّرس النّحوي الميسَّر، وهي مهمَّة تعود بالدّرجة الأولى إلى تعاون مجامع اللّغة العربيّة، واتّفاق الباحثين، وتوحيد أفكارهم، وتجاوز

---

(1) رسائل الجاحظ، تح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، لقاهرة-مصر، 1964م، 3/37-38.

(2) مبادى عامّة في تيسير النّحو، المؤتمر السنوري الأول لتيسير علوم النّحو، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، 2002م، ص81-82.

(3) أحمد مطلوب، تيسير النّحو، المؤتمر السنوي الأول، تيسير علوم النّحو، دمشق، 2002م، ص37-38.

الخلافات، بما فيه فائدة لتطوير سبل تيسير النّحو، إذ إنّه يبقى الغاية المنشودة والقاسم المشترك بينهم.

III. نماذج من كتب التّيسير النّحوي:

على اعتبار أنّ النّحو نشأ صعبا، فإنّ محاولات تيسيره، قد ظهرت مبكرا بل مذ نشأته، وإن كانت تختلف من زمان لآخر، وتتطوّر بتقدّم الزّمن –بين متقدّمين ومتأخرين ومحدثين– ولسوف نعرض لكلٍ منها نموذجا.

1. التّيسير عند المتقدّمين (مقدّمة في النّحو لخلف الأحمر أنموذجا):

مقدمّة في النّحو المنسوبة إلى "**خلف الأحمر**" (**ت 180هـ**) كتابٌ على صغر حَجمه، قد جمع أساسيّات العربي، اعتمد فيه مؤلفّه منهج الوصف، وبيّن في مَطلع المقدّمة الهدف من تأليفه ودواعي ذلك فقال: "لما رأيتُ النّحويين وأصحاب العربيّة قد استعملوا التّطويل وأكثروا العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتَعلِّم المتبلِّغُ في النّحو من المختصر والطُّرق العربيّة، والمأخَذِ الذي يَخِفُّ على المبتدئ حِفظُه، ويَعمَل في عَقلِه، ويُحيط به فهمه، فَأمعنتُ النَّظر والفِكر في كتابٍ أُؤلِّفُه وأجمع فيه الأصول والأدواتِ والعواملَ على أصول المبتدئين لِيستَغنيَ بهِ المتعلِّمُ عن التّطويل، فعملت هذه الأوراق ، ولم أدع فيها أصلاً ولا أداةً ولا حُجّةً ولا دلالةً إلاّ أمليتُها فيها، فمن قَرَأها وحَفِضها وناظَرَ عليها، عَلِمَ أُصول النّحو كلّه."[1]

يَبدو أنَّ مقصِد "**خلف الأحمر**" من التّيسير هو الاختصار، وعدم التّشعُب في مسائل النّحو، والاستغناء عن المطَوّلات، والاستعاضة عنها بالقاعدة المختصرة دون الخَوض في خلاف أو ما شابهه، مع مُراعاة الأصول والمناهج والأدوات والعوامل، لكنّها بطريقة تكون أنسب للمبتدئ، لا للمتخصّص في النّحو.

[1] مقدّمة في النّحو، تح: عز الدّين التّنوخي، مطبوعات مديريّة احياء التراث القديم، دمشق–سوريا، 1961م، ص33–34.

فشمل كتابه على مَباحثَ مُتعدّدة، كانت أكثر وضوحاً واكتمالاً[1]، من ذلك ما أورده في "باب وجوه الرّفع" الذّي جاء فيه أنّه على ستّة أوجه هي: الفاعل، ومالم يُسمَّ فاعله، والابتداء، وخبره، واسم كان، وخبر إنَّ.[2]

كما رتّب الحروف العوامل على النّحو الآتي: الحروف التي ترفع كلَّ اسم بعدها، ومنها: "إنمّا، وكأنّما، وهل وحيثُ، ومتى"، ثُمَّ باب الحروف التي تَنصِب كُلَّ شيء أتى بعدها، ومَثَّلَ لها بـ: "ظننتُ، وحسبتُ، ووجدتُ وعملتُ..." ثمَّ باب الحروف التي تَخفض ما بعدها من اسم من نحو: "إلى وعن وعلى وعند..."[3]

ففي ترتيبه هذا نوع من الاهتمام بالمتلقي الذي يَعرف بل إنّه قد أَلِفَ النّحو على هذا التّرتيب: رفعٌ، ونَصب فَخَفض، فلم يبدأ بغير الرّفع، ولم يُنه بغير الخفض.

ولعلّ أكثر ما يَشُدُّ الانتباه في الكتاب أنّه فعلاً مُختصر لما يجب أن يكون للمبتدئ وأنّه ألّف خصّيصاً له حيث إنّ الباب فيه لا يتعدّى أقلّ من نصف صفحة، دونما شرحٍ أو إيغال في خلاف أو توسعة، فكأنّما يُريد القول: اعلم أنَّ ما يَرفع كذا وما ينصب كذا وما يجر كذا، والاسم على أقسام مرفوع، ومنصوب ومخفوض، كما هو في باب "ما كان على وزن فعلان" فيقول: "وهو أيضاً لا ينصرف، مثل: سفْيان، وشَيْبان، وعِمران، وسَعدان، وسَكران، وأشباه ذلك."[4]

غير أنَّ الدّارسين ممن تناولوا الكتاب بالتّحليل يرَون أنَّ صاحبه لم يلتزم كُلَّ الالتزام بخطوات المنهج الذي أراد، وأكثرنا يعلم مَزيّة الوصف في الفهم والاستيعاب –وهما مَطلب المؤلف في الكتاب–، حيث يقول أحدهم: "ويبدو أنَّ المصنّف رَسَمَ منهجاً حاول إتّباعه، ولكنّه لم يستطعْ فكان مُنطلقُه العوامل أي الكلمات التي تَرفع

---

[1] عبد الوارث مبروك، في إصلاح النّحو العربي "دراسة نقديّة"، 39-40.

[2] مقدّمة في النّحو، 54.

[3] مص.ن، 36-44.

[4] مص.ن، 77.

أو تَنصب أو تجرُّ أو تَجزم ما بعدها، ثُمَّ ثنى يذكر وجوه الرّفع، ووجوه النّصب، ووجوه الجرّ وتفسير كل منها، وبعد ذلك فقد التّرابط والإحكام."[1]

وعلى المنهج نفسه كان التّيسير لدى جميع المتقدّمين، إذ لم يتعدّى التيسير لديهم، الاختصار، والاقتصار على بعض المسائل دون غيرها، مما يفيد المتعلّم، أو إعادة التّرتيب.

2. التّيسير في كتب المتأخرين (ألفيّة ابن مالك أنموذجا):

يُعدّ **"ابن مالك"** (ت**672**هـ) من أبرز أعلام النّحو العربي، الّذين كان لهم باعٌ في تيسير النّحو، وتقريبه للمتعلّمين، ولا أدلّ على ذلك من عديد كتبه الّتي أصبحت مرجعا لمن أراد أن يتعلّم النّحو.

فقد عُدّت **"ألفيّته"** من أشهر المنظومات، بوصفها خلاصة دقيقة لأهم القواعد في العربيّة، ونظرا لأهميتها تلك، راح العلماء يتهافتون عليها درسًا وشرحًا وتعليقًا، ولا ريب في أنّ **مظهر تقديمه الألفيّة**

يُحسب مظهرًا أيضا **من مظاهر التّيسير النّحوي،** لأنّ نظم القواعد الصّرفيّة والنّحويّة، يُسهّل حفظها وضبط إعراب الكلمات، وتصوير حركاتها.

وفي هذا النّظم –كما يرى بعضهم– نوعٌ من السّحر، فلا هو شعرٌ يُراعي الوزن، ولا هو نثرٌ يُراعي المعنى بل هو نوعٌ خاصٌّ يجمع بين الأمرين، كما كان يفعل كثيرا أن يعتدّ بالمعنى، وإنّما مردّ الوزن غالبًا في الألفيّة إلى الجوزات.[2]

---

[1] مختار، بوزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره، 32.

[2] يُنظر: صالح بلعيد، ألفيّة ابن مالك في الميزان، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995، ص58.

وكان هدفه الأسمى من تأليفها تقريب النّحو إلى الأفهام، يقول أحد شرّاحها: "إنّ هذه الألفيّة مع أنّها حاويةٌ للمقصدِ الأعظمِ من علم النّحو، لما فيها من المزيّةِ على نظائِرِها؛ أنّها تقرّب إلى الأفهام المعاني البعيدةَ بسبب وجازةِ اللّفظة، وإصابةِ المعنى، وتنقيحِ العبارة، وتبسيطِ البذل..."[1]

ومن القول يمكن أن نفهم أنّ **الإيجاز** من أهم مظاهر التّيسير عند **"ابن مالك"** فقد كان يُعنى بالمتعلّم فلا يُطيل عليه المسألة، ولا يتكلّف حكما، ولا يُوغل في خلاف، بل كان حريصا على أن يُوصل المعنى من أقرب وأقصر وأيسر السّبل، إذ قد تُغني مؤلّفاته دارس النّحو عن كثير من مشقّة البحث والاطّلاع على كتب أخرى.

فمنهجه في التّأليف عموما قائمٌ على:

- التّدرج في التّأليف وحسن التّبويب، حيث إذا ذكر شيئا قبل موضعه، أجّل بيانه إلى موضعه الخاصّ.
- التغيير والإصلاح كلّما أحسّ أنّ هناك قصورا أو نقصا وجب إكماله.[2]

وختاما فإنّ منهجه التّيسيريّ في النّحو، يمكن أن يُقال عنه بأنّه خلاصة لتجربته الطّويلة في تعليم النّحو ما يجعله يركّز على وظيفته الأساسة: وهي تقويم اللّسان، وتخليصه من الخطأ، دون التّوجّه إلى ما سواهما من المسائل المعقّدة الّتي قد تُشتّت ذهن المتعلّم، وتدخله متاهاتٍ في غنًى عنها.

3. التّيسير عند المحدثين (إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى أنموذجا):

يُعدّ **"إبراهيم مصطفى"** (1962م) من أبرز علماء العصر الحديث الّذين نادوا بتيسير النّحو وتبسيطه

---

[1] ابن النّاظم، شرح ألفية ابن مالك، تح: باسل عيون السّود، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 2000م، 4/1.

[2] يُنظر: سليمان بن عبد العزيز العيوني، سيرة ألفيّة بن مالك (تأليفا وابرازا وتحقيقا)، مجلّة الدرعيّة، السّعوديّة، ع46، 2009م، ص146.

للنّاشئة بعد أن تعقّدت مسائله وتشعّبت فروعه، وصَعُب عليهم أو شِبه استحال استيعابه، وعُدّت مُحاولته تلك من أكثر المحاولات أهميّة في زمانه، إذ إنَّها أوّل دراسة جادّة صريحة شكلا ومضموناً، بعد مُحاولة **"ابن مضاء القرطبي" (ت592هـ)**، وكأنّها الجسر الّذي يربط القديم بالحديث من خلال إعادة إحيائه، فكان أنْ أسماها: **إحياء النّحو** وسنحاول عرض أهم المبادئ التّيسيريّة التي اقترحها **"إبراهيم مصطفى"** في كتابه باختصار، إذ إنّه ليس من الدّارسين لا سيما في مجال اللّغة والنّحو من لم يطّلع عليها، أو يستعن بها من أجل إرساء قواعد جديدة سِمَتُها الأساسة:" السّهولة واليُسر، والتّجديد" ومن أهمّها:

- أوّل ما ناقشه: قضيّة العامل في النّحو العربي، فجمع أقوال العلماء ولخّصها وعلّقَ عليها، من ذلك قولهم:" كلُّ علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل إنْ لم تجده في الجملة وجب تقديره، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لا يَصحُّ أن يُنطق به في كلام، ولكنّه من المحتوم أن يُقدَّر"[1]، وتوصّل إلى أنَّ الحاجة إلى التّأويل في الكلام لا تكون إلاّ إذا اضطرب المعنى دونه، وما عدا ذلك فلا حاجة إليه.
- تنسيق أبواب النّحو، حيث حاول إعادة تصنيف أبواب النّحو تصنيفاً جديداً رآه أقدر على الإفهام فجعلها ثلاثة أبواب: الإسناد، والإضافة، والفتحة التي لمْ يَعُدّها عَلَماً على شيء، وألقى بذلك العلامات الفرعيّة، لِتُعرَبَ الكلمات بالحركات الأصليّة حسب توجيهه.[2]

- أمّا عن الإسناد فقد قال:" فأمّا الضمّة فإنّها علَم الإسناد، ودليل أنَّ الكلمة المرفوعة يُراد أنْ يُسندَ إليها

[1] إحياء النّحو، القاهرة-مصر، ط2، 1992م، ص23.
[2] مر.ن، 64.

ويُتَحَدَّث عنها"[1]، وتبعاً لذلك فقد أدرج ضمنها كلَّ ما هو مُسندٌ إليه، فكان، المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل.

- وأمّا عن الإضافة، فقد رأى أنَّ الكسرة عَلَمٌ لها سواء بحرف الجرّ أو غيره، ذاكراً أنّها تدلّ على أمرين: المضاف إليه والاسم المجرور، مُستنداً إلى أقوال السّابقين[2] أمثال: **"سيبويه"** و**"المبرّد"**، وغيرهما... مُشيراً إلى نيابة الحركات بعضها عن بعض، كالممنوع من الصّرف الذي يُعرَب بفتحة نيابة عن الكسرة لِعلّة مَنْعِه من الصّرف.

من خلال ما تقدّم يتّضح أن التّيسير عند المتقدّمين والمتأخرين يصّب في مجرى واحدٍ ولا يخرج عن كونه اختصارا أو شرحا، أو إيجازا، أي لم يمسّ المضمون، على خلاف المحدثين الّذين راحوا يغيّرون المضامين النّحويّة بل حتّى أعمدتها، إذ أنكر معظمهم نظريّة العامل...

لكن بالرّغم من كل تلك المحاولات إلا أنّها لم تلق صدًى في الواقع التّعليميّ، وظلّت حبيسة الكتب.

نخلص من خلال ما قدّمنا في هذا الفصل إلى أنّ القراءات القرآنيّة قد مرت بجملة من الظروف حتى وصلت إلينا على هذا الشّكل اليوم، وأنّ لتعدّدها الفائدة العظيمة على الأمّة الإسلاميّة، واللّغة العربيّة عامّة، والدّرس النّحوي خاصّة؛ الّذي نشأ في ظلّ المنطق والفلسفات، مما طاله الكثير من التّعقيدات والصّعوبات الّتي حالت دون استيعابه وتحصيله، لذا كانت الدّعوة لتيسره قائمةً منذ ظهوره، لتخفيفه، وتهوين مشاقّه، ليستسيغه دارسوه.

---

[1] إحياء النّحو، 65، ويُنظر: سيبويه، الكتاب، 155/3.

[2] يُنظر، إحياء النّحو، 53-53.

الفصل الثّاني: إسهامات القراءات القرآنيّة في تيسير القاعدة النّحوية

أولا: القراءات والدّرس النّحوي

ثانيا: نماذج من قراءات لها الأثر في تيسير قواعد النّحو

تمهيـــد:

كان من الضّرورة بمكان قبل التّطرّق إلى نماذج القراءات القرآنيّة الّتي ساهمت في تيسر القواعد النّحوية، أن نكشف أولا عن مكامن الصّلة بين القراءات القرآنيّة، والدّرس النّحوي، والعلاقة القائمة بينهما، إذ هذا ما يوصلنا لمدى استفادة الدّرس النّحوي من تعدد القراءات القرآنيّة.

أولا: القراءات القرآنيّة والدّرس النّحوي:

لا تخفى علينا الصّلة الوثيقة بين القراءات والنّحو، إذ إنّ معظم النّحاة القدامى كانوا قرّاء، ويؤكد هذا الرأي عبد العال سالم مكرم بقوله: " إنّ النّحاة الأُوَّل الّذين نشأ النّحو على أيديهم، كانوا قرّاء، كأبي عمر بن العلاء، وعيسى بن عمر الثّقفي، ويونس والخليل، ولعلّ اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدّراسة النّحويّة ليلائموا بين القراءات والعربيّة، بين ما سمعوا ورووا من القراءات، وبين ما سمعوا ورووا من العربيّة. [1]

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما: صلة القراءات بالإعراب، وصلة القراءات بالمعنى.

I. صلة القراءات القرآنيّة بالإعراب:

تساهم القراءات القرآنيّة في توجيه الإعراب، والإبانة عن أوجهه المتعدّدة، وسنتبيّن من خلال النّماذج الّتي سنعرضها، فضل تعدّد القراءات على الإعراب، والفائدة المرجوّة منها.

ونتطرق قبل ذلك بادئ الأمر إلى ماهيّة الإعراب* اصطلاحا.

1. تعريف الإعراب:

[1] أثر القراءات القرآنيّة في الدّراسات النّحويّة، مؤسسة علي جرّاح الصباح، الكويت، 2009، ص55.

* لغة: أعرب يعرب، إعرابا، بمعنى: البيان، والإيضاح والإفصاح. (ابن منظور، لسان العرب، مادّة (ع.ر.ب)، 689/1).

"هو تغيير العلامة الّتي في آخر اللّفظ، بسبب تغيّر العوامل الدّاخليّة، وما يقتضيه العامل."[1]

ويعبّر عليه "**ابن أُبّ**" (ت**1160**هـ) في نظم الآجرّوميّة بقوله:

1/"الِاعراب تغيير أواخر الكلم تقديرا أو لفظا فذا الحدّ اغتنم"[2]

ولم يخرج جميع النّحاة على هذه التّعاريف.

2. نماذج توضّح صلة القراءات بالإعراب:

- ومثاله قوله تعالى: ﴿**خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ**﴾ **[البقرة: 07]**

{غشاوةٌ} بالرّفع، على مذهب القرّاء، والنّصب* جائز.[3]

- فوجه الرّفع على الابتداء** (مبتدأ مؤخّر)، و**{وعلى أبصارهم}** خبره مقدّم.[4]

---

[1] عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط8، 74/1.

[2] نظم الآجرّوميّة، تع: أبو عبد الله موريد التّوايتي، دار المنهج، الجزائر، ط1، 2019، باب الإعراب، بيت: 13، ص12.

* قرأ بالنّصب المفضّل عن عاصم، (يُنظر: الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتاب، بيروت، ط2، 1983م، 13/1. **و**: ابن مجاهد، السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة-مصر، ص139. **و**: النّحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 2008، ص20-21. **و**: ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 2001، 88/1). وأضاف الألوسي: أبو حيوة، وإسماعيل بن سليم، (يُنظر: روح المعاني، دار إحياء التّراث، بيروت-لبنان، 136/1).

[3] يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط1، 1988، 84/1. **و**: ابن مجاهد، السّبعة، 138-139. **و**: ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت-لبنان، ط3، 1979، ص67. **و**: مكي، إعراب مشكل القرآن، تح: حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1984، ص76. **و**: ابن عطيّة، المحرّر، 88/1-89. **و**: البيضاوي، أنوار التّنزيل، تق: عبد الرّحمان المرعشلي، دار إحياء التّراث، بيروت-لبنان، 43/1. **و**: أبو حيّان، البحر، 81/1.

وعند الكوفيين بالصّفة، (النحّاس، إعراب القرآن، 20). وعند الأخفش بالجار، (البيضاوي، الأنوار، 43/1. **و: العكبري، التّبيان 23).

[4] يُنظر: الطّبري، تفسيره، تح: عبد الله التّركي، دار هجر، 279/1. **و**: ابن خالويه، الحجّة في القراءات، مص.س 67. **و**: مكّي، إعراب مشكل القرآن، مص.س، 76. **و**: العكبري، التّبيان، 23. و: القرطبي، جامع الأحكام، تح: عبد الله التّركي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ط1، 2006، 290/1. **و**: البيضاوي، الأنوار، 43/1. **و**: أبو حيان، البحر، مص.س 81/1. **و**: الحلبي، الدّر المصون، تح: أحمد الخرّاط، دار القلم، 111/1.

– أمّا تخريج النّصب*، فعلى إضمار** الفعل جعل، على مثل قوله تعالى: ﴿**وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً**﴾ **[الجاثيّة:23]**.[1]

نتبيّن من خلال القراءتين أنّ كلمة **{غشاوة}** يجوز فيها الرّفع والنّصب –على ما تقدّم– وهذا ممّا ساهمت القراءات في الإبانة عنه.

- ومثالٌ آخر: قوله تعالى: ﴿ **وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ**﴾ **[هود:66]**.

حيث قرأ **"الكسائي"** (ت**189**هـ) و**"الأعشى"**، ورجال **"نافع"** (ت**166**هـ) سوى **"إسماعيل"**: **{من خزيِ يومَئذٍ}** بفتح الميم، وكسرها الباقون[2]. وكذا في موضع [المعارج: 11].

فأمّا نصب **{يومَئذ}** فله تقديران عند النّحويين[3]:

– فتقدير **"سيبويه"** أنّه مبني***، لأنّ ضرف الزّمان ليس الإعراب فيه متمكّنًا، فلمّا أُضيف إلى غير

---

*وتخريج ثانٍ: على حذف الجّار، وإيصال الختم بنفسه ويكون المعنى، "وختم على أبصارهم بغشاوة"، وآخر: أو يكون غشاوةً اسمًا وُضع موضع المصدر الملاقي لختم في المعنى، كأنّه قيل: "وختم تغشية". (يُنظر: الحلبي، الدّر، 111/1-112. و: الألوسي، روح المعاني، 137/1).

ويحسن الإضمار في الكلام الّذي يجتمع ويدلّ أوّله على آخره في مثل قراءة قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ**﴾ ثمّ قال: ﴿**وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٌ**﴾ **[الواقعة: 17–22]** في قراءة من قرأ **{وحورٍ عينٍ}** بالكسر، إتباعا لآخر الكلام على أوّله، –وإلّا فالأصل أن الحور العين لا يُطاف بهنّ وهي حجّة من رفع– وهو في كلام العرب كثير، فأنشد بعض من بني أسد: 2/**"علفتها تبنا وماءً باردا..."** فالماء لا يعلف. (يّنظر: الفرّاء، معاني القرآن، 14/1. و: الطبري، تفسيره، 270/1-271).

(1) الفرّاء، معاني القرآن، 13/1. و: الطّبري، تفسيره، 270/1. و: ابن خالويه، الحجّة في القراءات، 67. و: مكّي، إعراب مشكل القرآن، 76. و: العكبري، التبيان، 23.

(2) ابن غلبون، التّذكرة في القراءات، تح: أيمن سويد، ط1، 1991، ص373. وينظر: الدّاني، التّيسير في القراءات السّبع، تح: يرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1984، ص125. و: القرطبي، جامع الأحكام، 1550/11 و: أبو حيّان، البحر، 178/6. و: الحلبي، الدّر، مص.س، 349/6. و: ابن الجزري، النّشر، 289/2. و: البنّا، إتحاف فضلاء البشر، تح: شعبان إسماعيل، عالم الكتب–بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية–القاهرة، ط1، 1987، 129/2. و: الألوسي، روح المعاني، مص.س، 92/12.

(3) النّحّاس، إعراب القرآن، 423. وينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، مص.س، 367. و: الزمخشري، الكشّاف، تح: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط3، 2009، ص490. و: العكبري، التّبيان، 704. و: البيضاوي، الأنوار، 40/3. و: أبو حيّان، البحر، 178/6. و: الحلبي، الدّر، 349/6. و: البنّا، الإتحاف، 129/2.

***ويجوز أن تكون فتحة الميم إعرابا أو بناء إذا نُوّنت كلمة (خزيٍ). (يُنظر: ابن عطيّة، المحرر، 186/3. و: الحلبي، الدّر، 350/6).

مُعربٍ وهو (إذ) بُنِيَ، وأنشد: 3/"**على حينَ أنهى النّاسَ جُلّ أمورهم.**"

- وقال "**أبو حاتم**": جعل (يوم) و(إذ) بمنزلة خمسة عشر.

وحجّة من كسر أنّه أجراه مجرى سائر الأسماء، فخفضه لإضافة (الخزي) إليه.[1]

أي أعربوا* (يوم) لذا كسروها.

وممّا تقدّم نستنتج أنّ هاتين القراءتين، قد كشفتا عن الوجوه الإعرابيّة الممكنة في كلمة **{يومئذ}**، وهذا ما يوضّح الصّلة الوثيقة بين القراءات والإعراب، ومالها من فضلٍ في تخريج وجوه الإعراب، والإبانة عنها، وما تدّره القراءات على هذا الجانب من فائدة.

II. صلة القراءات القرآنيّة بالمعنى:

من المتعارف عليه أنَّ أي اختلاف في المبنى يؤدّي إلى اختلاف في المعنى، غير أنَّ هذه المقولة لا تنطبق تماما على القراءات القرآنيّة، إذ الاختلاف القائم بين متواترها، وصحيحها وشاذّها، لا يعدو أن يكون تنوعاً وتوسّعا أو تضييقاً في المعنى، لا تناقضاً أو تضاداً.

وقد اجتهد العلماء المتقدّمون في جمع تلك القراءات في أكثر من مُصنَّف، مع تحديد أوجه الاختلاف بينها وبيان أثر ذلك في توجيه المعنى التّفسيري.

على أنَّ هناك صنفين للاختلاف بين القراءات، إحداهما: ليس له أثرٌ في المعنى، فيكون بذلك الاختلاف شكليًا، مردُّه في غالب الأحيان إلى اللّهجات العربيّة، أو تقارب الأصوات، وثانيهما: يكون له أثر في المعنى.

---

[1] مكّي، الكشف عن وجوه القراءات، تح: محي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت–لبنان، ط3، 1984، ص533. ويُنظر: العكبري، التبيان، 705. و: أبو حيّان، البحر، 178/6. و: البنّا، الإتحاف، 129/2.

* ولم يبنوا (يوم) هنا لإضافته إلى (**إذ**)، لأنّه يجوز أن ينفصل من (إذ)، والبناء يلزم إذا لزمت العلّة، هذه حجّة من كسر نون (يومئذ). (يُنظر: مكّي، الكشف عن وجوه القراءات، 533).

1. نماذج من قراءات ليس لها أثر في المعنى:

- ومثاله قوله تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ**﴾ **[البقرة: 245]** .

قَرَأ "**نافع**" **{يَبصُطُ}** أمّا "**ابن كثير**" فَقَرأ **{يَبسُط}** بالسّين.[1]

والمعنى واحد هُنا، ولا فرق بينهما فقد ذكر "**الزّبيدي**" (**ت1205هـ**) أنّ: "بَسَطَه، يَبسُطُه، بَسطا": نَشَرهُ بالصّاد أيضاً"[2] أي؛ "أنَّ الله يُوَسِّعُ بِبَسطه الرّزق على من يشاء"[3]، كما قال "**الحُلواني**"* (**ت1307هـ**) عن "**قالون**" (**ت220هـ**) عن "**نافع**": "لا تُبالي كيف قَرأت **{يبسُط}** بالسّين أو بالصّاد."[4]

والاختلاف مردّه إلى تقارب صَوتيْ السّين والصّاد في المخرج، وكذا في طبيعتهما، فكلاهما صوتيْ صَفير، فحدثت بذلك تلك التقليبات في القراءات.

2. نماذج من قراءات لها أثر في المعنى:

وهذا الّذي يهمنا منها للكشف عن دور القراءات في تحديد المعاني وبيانها.

- ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**قَالَ أَقَتَلۡتَ نَفۡسَۢا زَكِيَّةَۢ بِغَيۡرِ نَفۡسٖ**﴾ **[الكهف**: 74]. قرأ "**نافع**" و"**ابن كثير**" و"**أبو عمرو**" **{زاكية}** بالألف، والباقون **{زكيّة}** بغير ألف، فمن قَرَأ **{زاكية}** على أنّها اسم فاعل، ومن قرأ **{زكيّة}** فقد أخرجهُ إلى فَعيلة للمُبالغة، وحسب المفسّرين فالزاكية: النَّفس التي لم

---

(1) ابن عطيّة، المحرر الوجيز، 329/1.**و**: أبو حيّان، البحر، 567/2.

(2) تاج العروس، تح: عبد السّتار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1971م، 142/19. 154.

(3) الطبري، تفسيره، 433/4. وابن كثير، تفسيره، تح: سامي بن محمّد سلامة، 664/1.

* هو أحمد بن محمّد الحُلواني بن عاصم، كان قريباً لأبي سعيد السُكَّري وروى عنه كُتبه وأخذ عنه الأدب له خطٌ غاية في القُبح والرّداءة، إلاّ أنّه خطٌ عالم. (القفطي، أنباه الروّاة على أنباه النُحاة، 133/1).

(4) ابن عطيّة، المحرر الوجيز، مص.س، 329/1. **و**: أبو علي الفارسي، الحجّة في علل القراءات السبع، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معرض وأحمد عيسى حسن العطراوي، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط1، 2007م، 165/2.

تذنب قط، أمّا الزكيّة فهي النّفس التي أذنبت ثُمَّ تابت.[1]

فحملت بذلك القراءة الثّانية معنًى إضافياً دون مخالفة، أو مُناقضة القراءة الأولى.

فتعدّد واتّساع معنى آية على أخرى أو اختلاف رسم قراءة على أخرى لا يعني ردَّ بعضها على حِساب بعضها الآخر، بل إنَّ "كل قراءةٍ منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلِّها واتِّباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً"[2] وذلك لما يحتويه ذلك التعدُّد من فوائد سواء لعامّة النّاس أو للمتخصصين والباحثين.

ثانيًا: نماذج من قراءات لها أثر في تيسير قواعد النّحو:

ويُعدّ هذا أهمّ ما في الأمر إذ حوله يدور موضوع بحثنا، وسنقدّم فيه نماذج مختارة من قراءاتٍ قرآنيةٍ لها الفضل في تيسير القواعد النّحوية وتبسيطها، وقُسّم هذا المبحث إلى مطلبين: اسماء وأفعال.

I. الاسماء :

رأينا أن نبتدأ بالاسماء أولا قبل الأفعال، لكثرتها، إذ إن اللّغة العربيّة غنيّة بها مقارنة بالأفعال، وسنلاحظ حتّى في النّماذج المعروضة، أنّ نماذج الاسماء، أكثر من نماذج الأفعال.

1. العطف على الضمير المجرور دون تكرار الجار:

لمسألة المعطوف والمعطوف عليه ثلاثة أوجه رئيسة، اتّفق جمهور النّحاة في اثنتين منها واختلفوا في الثّالثة.

- فأمّا ما اتّفقوا فيه: [3]

---

[1] يُنظر: أبو حيّان، البحر، 208/7. و: الحلبي، الدّر، 528/7. و: الرّازي، تفسيره، 156/21. و: ابن عادل، اللّباب، 537/12. و: البغوي، تفسيره، تح: محمّد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميريّة وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض_السعوديّة 1409هـ، 191/5.

[2] ابن الجزري، النّشر، 51/1.

[3] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت-لبنان، 389/3.

- عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر دون تكرار الجار مثل: **"مررت بزيدٍ وأخيكَ"**.
- عطف ضمير على اسم ظاهر ولابد من تكرار الجار مثل: **"مررت بزيد وبك"**.

– أمّا المسألة التي اختلفوا فيها فهي: عطف اسم ظاهر على ضمير مع عدم تكرار حرف الجر مثل: **"مررت بك وزيدٍ"** وهو ما أجازه الكوفيّون ومنعه البصريّون.[1]

وفي هذه المسألة يتجلّى لنا الملمح التّيسيري المستند إلى القراءات القرآنيّة.

–رأى جمهور البصريّين عدم جواز ذلك وعلى رأسهم **"الزّمخشري"** (ت**538**هـ) و**"الزجاج"** (ت**311**هـ) و**"المازني"** (ت**247**هـ) وحجّتهم في ذلك:

" أنَّ الضَّمير المتّصل مُتَّصل كاسمهِ، والجار والمجرور كشيءٍ واحد."[2]

كذلك قول **"الزّجاج"** على **"المازني"** "...لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يَحِلُّ كلُّ واحدٍ منهما مَحلَّ صاحبه، فكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ وكَ فكذلك لا يجوزُ مررتُ بِكَ وزيدٍ."[3]

أمّا **"سيبويه"** فقال" بأنّها قبيحة ولا تجوز إلاّ في الشّعر."[4]

– وأجازه الكوفيّون وفئة من البصريّين كـ**"قطرب"** (ت**206**هـ) و**"يونس"** (ت**182**هـ) و**"الأخفش"** وكانت حجّتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ**﴾ [النّساء:1]، بقراءة*

---

(1)ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص392. وابن الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمّد مبروك، ط1، ص371.

(2)ينظر: أبو حيّان، البحر، 498/3.

(3)ينظر: مص.ن، ص.ن.

(4)ينظر: مص.ن، ص.ن.

*وهي قراءة حمزة الزيّات، كذلك قيل أنّها قراءة إبراهيم النخعي وقتاده ويحي بن وثّاب وطلحة بن معرف والأعمش ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث (ينظر: مص.ن، ص.ن. **و**: ابن الانباري، الإنصاف، 271. **و**: الفارسي، الحجّة في علل القراءات السّبع، 235/2، **و**: ابن خالويه، إعراب القراءات السّبع، 128/1.**و**: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنيّة، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988م، 104/2).

{والأرحامِ} بالخفض أي عطف الاسم الظّاهر {الأرحامِ} على الضّمير المجرور **"الهاء"** دون إعادة الجّار.[1]

ونجد **"ابن خالويه"** (ت**370**هـ) يقول هنا: "وليس لحناً عندي، لأنَّ **"ابن مجاهد"** (ت**324**هـ) حدّثنا بإسناد إلى **رسول الله** ﷺ: "أنّه قَرَأ والأرحامِ، ومع ذلك فإنَّ حمزة كان لا يَقرأُ إلاَّ بأثر."[2]

كما عزّزَ الكوفيون دليلهم هذا بشواهد قرآنيّة أخرى وكذا بأشعار العرب، فمن الذِّكر الحكيم ذَكروا قوله تعالى: ﴿**وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ**﴾ **[البقرة 217]**، بعطف الاسم الظّاهر {**المسجدِ**}على الضّمير **"الهاء"** دون إعادة الجّار **"الباء"**، وهو نفس الشّاهد الذي ذكره **"أبو حيّان"** لتأييد ما ذهب إليه الكوفيّون.[3]

و أيضا قوله تعالى: ﴿**يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ**﴾ **[النساء:162]** وفيها وجهان[4]:

- عطف اسم ظاهر {**المقيمينَ**} على الضّمير المجرور **"الكاف"** في {قبلك}.

- عطف اسم ظاهر {**المقيمينَ**} على الضّمير المجرور **"الكاف"** في {إليك}.

وتقدير الأولى: ومن قبل المقيمين الصّلاة، وتقدير الثّانيّة: يؤمنون بما أُنزل إليك وإلى المقيمينَ الصّلاة.

ومن الأشعار ذكرهم:

---

(1) الزّبيدي، ائتلاف النّصرة، تح: طارق الجنابي، مكتبة النّهضة العربيّة، بيروت-لبنان، ط1، 1987م، ص62.

(2) نُسب هذا القول ‘إلى الثّوري: يُنظر: إعراب القراءات السّبع، 128.129/1. **و**: ابن الجزري، غاية النهاية، 237/1.

(3) ينظر: البحر، 499/3.

(4) بنظر: ابن الانباري، الانصاف، 371-372.

4/"فاليوم قرّبتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذهب فما بِكَ والأيّامِ من عَجَب"[1]

"**فالأيّامِ**" خفض بالعَطف على الكاف في "**بِكَ**" والتّقدير "**بِكَ وبالأيّامِ**."[2]

كما استدلّوا بأنَّ "العجّاج"* كان إذا قيل له: كيف تجدك، يقول **خيرٍ** عافاك الله: يريد بخير."[3]

وتكفي هذه الأدّلة –خاصّة القُرآنيّة وما يعضدها من كلام العرب– لتأييد رأي القائلين **بجواز العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجّار**، واعتماد رأيهم كجانب من جوانب التّيسير النحوي، إذ تسهّل هذه القاعدة، المستنتجة من القراءت القرآنيّة، على المتعلّمين، وتخرجهم من بوتقة، القاعدة المألوفة، إلى فضاء جديد واسع، فمن نصب وحملها على عدم العطف على الضمير المجرور فقد أصاب، ومن جرّها حملا على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ، فقد أصاب أيضا.

2. الفصل بين المتضايفين بغير الظّرف وحرف الجرّ:

اختلف النّحاة حول جواز الفصل بين المتضايفين، بغير الظرف وحرف الجرّ، في الشّعر وخارجه.

- فلم يُجِزْهُ البصريّون واحتجّوا بأن قالو: "إنّما قلنا إنه لا يجوز ذلك، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يُفصل بينهما، وإنّما جاز الفصل بينهما بالظّرف وحرف الجرّ، لأنّه يتّسع فيهما ما لا يتّسع في غيرهما، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل."[4]

---

(1) البيت بلا نسبة، (ابن الأنباري، الإنصاف، 372. و: سيبويه، الكتاب، 383/2).

(2) ابن الأنباري، الانصاف، 372.

* عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر بن مالك بن زيد مناة بن تميم. (ابن سلاّم الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدّة –السعوديّة، ص738).

(3) ابن خالويه، الحجّة في القراءات، 119.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف، مص.س، 348–350.

وتبدو حجّتهم مقنعة، لولا أنّ الكوفيين، احتجّوا على عكس كلامهم، بكلام العرب، وبقراءات قرآنية ثابتة، وليس ثمّة ما هو أعلى قدرا من نصوص الوحي، وسنعرض حججهم فيما يلي:

- وأجازه الكوفيّون واحتجّوا بأن قالوا:[1] إنّما قلنا ذلك، لأنّ العرب قد استعملته كثيرا، قال الشّاعر:

5/"فزَجَجْتُها بمزجّة زجّ القلوصَ أبي مزادة".

والتّقدير: زجّ أبي مزادة القلوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه **بالقلوص** وهو **مفعوله**...

وغيرها من الشّواهد كثير في أشعار العرب، وفي النّثر كذلك سنأتي على ذكره.

فقد حكى **"الكسائي"** عن العرب: "هذا غلامُ **والله** زيدٍ"، وحكى أبو عبيدة سمعت بعض العرب تقول: "...فتسمع صوت **والله** ربِّها"، ففصل بين المتضايفين بقوله **"والله"**، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشّعر أولى.[2]

كما احتجّوا بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ**﴾ **[الأنعام:137]**، **{زُيِّن}** بالبناء للمفعول الّذي هو **(القتل)**، ونصب **(الأولاد)** وجرِّ **(الشركاء)** بإضافة القتل إليه، مفصولا بينهما **بمفعوله**، والتّقدير: (زُيّن للمشركين قتلُ شركائِهم أولادَهم).[3]

وتكون القراءة هكذا: {وكذلك **زُيّن** لكثيرٍ من المشركين **قتلُ أولادَهم شركائِهم**}.

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف ، 347.

[2] مص.ن، 348.

[3] يُنظر: الطّبري، تفسيره، 576/9. و: ابن مجاهد، السّبعة، 270. و: النّحّاس، إعراب القرآن، 286. و: ابن خالويه، إعراب القراءات، 171/1. و: الدّاني، التّيسير، 107، و: ابن الأنباري، الإنصاف، 348. و: القرطبي، جامع الأحكام، 40/9. و: البيضاوي، الأنوار، 184/2. و: أبو حيّان، البحر، 657/4. و: الحلبي، الدّر، 161/5-162. و: ابن الجزري، النّشر، 263/2. و: البنّا، الإتحاف، 32/2.

وقد عقّب **"الزّمخشري"** عليها بقوله*: "والفصل بينهما بغير الظّرف فشيءٌ لو كان في مكان الضّرورات وهو الشّعر، لكان سمجًا مردودًا، كما سَمِج، ورُدّ "زجّ القلوصَ أبي مزادة"، فكيف به في الكلام المنثور..."[1]

وإذا كانوا فصلوا بين المتضايفين بالجملة في قول بعض العرب: "هو غلامُ إن شاء الله أخيك"، فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل باسم الفاعل في الاختيار قرأ بعض السّلف **{مُخْلِفَ وعدَه رسلِه}**.[2] بنصب **{وعدَه}** وخفض **{رسلِه}** من قوله تعالى: ﴿**فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ**﴾ **[إبراهيم:47]**

وقوله ﷺ: **[**فهل أنتم تاركُوا **لِي** صاحبي**]**[3]، ففصل بالجارّ والمجرور.

وكلّ هذه الحجج وإن لاقت الانتقاد من بعضهم، فهي قويّة على اعتبار أنّ القراءة متواترة، والأشعار كثيرة على هذا الباب، هذا ما دفع الكوفيون إلى ما ذهبوا إليه.

وإن كان الكوفيون قد أجازوا الفصل بين المتضايفين بغير الظّرف وحرف الجرّ، في ضرورة الشّعر فقط، فثمّة من لم يقصرها على الشّعر، وأجراها على اختيار الكلام أيضا، من أمثال: **"ابن مالك"**، و**"ابن الجزري"**** .

ومن ذلك قول **"ابن مالك"**:

---

* ويردّ أبو حيّان على قوله: "أعجب لعجمي ضعيف في النّحو، يردّ على عربيٍ صريحٍ محض قراءة متواترة، موجودٌ نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرّجل، بالقرّاء الأئمّة، الّذين تخيّرتهم هذه الأمّة، لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد أعتمد المسلمون على نقلهم، لضبطهم، ومعرفتهم وديانتهم". (البحر، 658/4).

[1] الكشّاف، 348.

[2] يُنظر: أبو حيّان، البحر، مص.س، 658/4. **و**: الحلبي، الدّر، 167/5. **و**: ابن الجزري، النّشر، 265/2. **و**: البنّا، الإتحاف، 33/2.

[3] البخاري، صحيحه، (3661) كتاب: فضائل أصحاب النّبي، باب: فضل أبو بكر ﷺ بعد النّبي ﷺ، 900.

**من ذلك تعليقه على قراءة ابن عامر بقوله: "بل الصّواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه، بالمفعول في الفصيح الشّائع الذّائع اختيارًا، ولا يختصّ ذلك بضرورة الشّعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصّحيحة الّتي بلغت التّواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التّابعين، الّذين أخذوا عن الصّحابة، كعثمان بن عفّان، وأبي الدّرداء ﷺ، وهو مع ذلك عربيّ صريح، من صميم العرب، فكلامه حجّة، وقوله دليل، لأنّه كان قبل أن يوجد اللّحن ويتكلّم به، فكيف وقد قرأ بما تلقّى، وتلقّن، وروى، وسمع، ورأى إن كان كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتّباعه..." (النّشر، مص.س، 263/2).

6/"فصلَ مضافٍ شبه فعل ما نصب مفعولًا أو ظرفًا أجز ولم يُعب"[1]

ويشرح "**الأشموني**" (ت**929**هـ) قائلا: "والإشارة بهذا إلى أنّ الفصل بين المتضايفين جائز في السّعة خلافا للبصريّين في تخصيصهم ذلك بالشّعر مطلقًا.[2]

كما فصّل في شرح البيت، وأبان عن أوجه الجواز في السّعة وغيرها، وسنأتي على ذكرها.

فالجائز في السّعة ثلاثُ مسائل[3]:

الأولى: أن يكون المضاف مصدرا للمضاف إليه، والفاصل إمّا: مفعولا، كما في قراءة ابن عامر الّتي أشرنا إليها، وقول الشّاعر:

7/"عتو إذا أجبناهم إلى السّلم رأفة فسقناهم سوق البغاةَ الأجادلِ"

وإمّا: ظرفه، كقول بعضهم، "تركُ **يومًا** نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها."

- **الثّانية**: أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه إمّا: مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثّاني؛ كالقراءة الّتي أشرنا إليها سابقا، {فلا تحسبنّ الله مُخلف **وعدَه** رسلِه}، وكقول الشّاعر:

8/"مازال يُوقن من يومك بالغنى وسواك مانعُ فضلَه المحتاجِ"

وإما: ظرفه كقوله ﷺ في الحديث سابق الذّكر: [هل أنتم تاركوا **لي** صاحبي].

- **الثّالثة**: أن يكون الفاصل القسم، وقد أشار إليه (النّاظم) بقوله: (ولم يُعب/ فصل يمين...).

---

(1) الخلاصة في النّحو "ألفية ابن مالك"، تح: عبد المحسن محمّد القاسم، مكتبة الملك فهد الدوليّة، الرياض_السعوديّة، ط1، 2018م، باب الإضافة، بيت 418، ص59.

(2) منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 327.

(3) يُنظر: مص.ن، 327-328.

كالأمثلة الّتي ذكرناها سابقا مما حكى الكسائي، وأبو عبيدة.

وذكر الأشموني أنّ ابن مالك زاد في الكافيّة، الفصل بـ: إمّا في قوله:

9/"**هما خطتا إمّا إسارٍ ومنّةٍ وإمّا دمٍ والقتل بالحرّ أجدر**"

وما سوى ذلك* فمختصّ بالشّعر.

من خلال الشّواهد الّتي عرضناها من قراءات قرآنيّة، وكلام العرب شعره ونثره، نصل إلى أنّه **يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظّرف وحرف الجرّ**، إمّا بـ**المفعول (معمولا للمضاف)**، أو **القسم**، في **الشّعر وخارجه**، و**بمعمول غير المضاف**، و**النّعت**، و**النّداء**، **قصرًا على الشّعر فقط** -كما سبق أن أشرنا- وهذا ما يجعل الأمر يسيرا، على المتعلّمين، إذ كثيرا ما يقدّمون ويُؤخّرون، فيفصلون بين المتلازمين دون قصدٍ منهم، لجهلهم بالقاعدة، وفي هذا توسيعٌ عليهم، وتسهيلٌ لهم من الجانب النطقي والكتابيّ.

3. تقدّم الحال على صاحبها المجرور:

تضاربت آراء النّحويين، حول جواز هذا الوجه من عدمه، بين منكرٍ له ومؤيّد إيّاه.

واتّفق جمهور النّحاة على عدم جوازه، في حين أجازه أبو الحسن "**الأخفش**"، مستدلًا في ذلك بقراءة "**ابن عبّاس**" بخلاف، و"**الأعرج**" (ت**117**هـ)، و"**قتادة**" (ت**118**هـ)، و"**سفيان**" (ت**161**هـ): {**خالصةً**} بالنّصب، وكذا قراءة "**سعيد بن جبير**(ت**95**هـ)": {**خالصًا**}.[1]

* يقول الأشموني: أشار النّاظم إلى ثلاثة مسائل من ذلك قوله: (واضطرارا وُجدا) أي الفصل، (بأجنبيّ أو بنعتٍ أو ندا)، والمراد بالأجنبي معمول غير المضاف. (يُنظر: منهج السّالك، 328).

[1] ابن جنّي، المحتسب، 232/1.

من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام:139].

وقد خرّج النّصب في هذه الكلمة عدّة تخريجات، وما يهمّنا منها وجه تخريجها حالًا.

"وانتصب على الحال من الضّمير الّذي تضمّنه الصّلة، أو على الحال من (ما) على مذهب "**أبي الحسن**" في إجازته تقديم الحال على العامل فيها؛ ويعني بقوله: على الحال من (ما)؛ أي من ضميرها الّذي تضمّنه خبرها (لذكورنا)، ومعنى بقوله: في إجازته... على العامل فيها إذا كان ضرفا أو مجرورا نحو: زيد قائمًا في الدّار..."[1]

وما يخدمنا من هذين الوجهين، هو: الوجه الثّاني على مذهب "**أبي الحسن**".

ويبدو أكثر وضوحا وتفصيلا في "الدّر"، إذ يقول[2]: "ونصبه على الحال، وفي صاحبه وجهان؛ أظهرهما: أنّه الضّمير المستتر في الصّلة، والثّاني: الضّمير المستتر في (لذكورنا)، فإنّ (لذكورنا) على هذه القراءة خبرٌ للمبتدأ وهذا إنّما يجوز على مذهب أبي الحسن؛ لأنّه يُجيز تقديم الحال على عاملها المعنوي...والجمهور يمنعونه."

واستدلّ أيضا بقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزّمر:67].

بنصب {**مطويات**}* على أنّ (السّموات) عطف على(الأرض) و(مطويات) **حال** من (السّموات)، أو من ضميرها المستتر في (قبضته)، أو من ضميرها محذوفًا، أي: أثبتها مطوياتٍ، و(بيمينه) متعلّقٌ ب(مطويات)، أو على أنّ (السّموات) مبتدأ و(بيمينه) الخبر، و(مطوياتٍ) حال أيضا إمّا من المبتدأ، أو من الضّمير المحذوف، أو من الضّمير المستتر في الخبر (بيمينه)، بناءً على مذهب "**الأخفش**".[3]

---

(1) أبو حيّان، البحر، 660/4.

(2) الحلبي، 183/5.

* وهي قراءة عيسى والجحدري. (مص.ن، 444/9.**و**: الألوسي، روح المعاني، 26/24.)

(3) يُنظر: أبو حيّان، البحر، مص.س، 221/9. **و**: الألوسي، روح المعاني 26/24.

وهذا الأخير ما يهمّنا من بين تلك الأوجه المذكورة، إذ حوله تدور القاعدة المراد التّوصّل إليها.

وقد أجاز ابن مالك كذلك هذا الوجه إذ يقول في ألفيّته: [1]

10/"وسبقُ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد أَبَوْا ولا أمنعه فقد وَرَدْ."

ويشرحه "**الأشموني**" بقوله[2]: "منع أكثر النّحويين تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحروف، فلا يجيزون في نحو: مررت بهندٍ جالسةً، مررت جالسةً بهندٍ، (ولا أمنعه)، أي بل أجيزه، وفقا لـ "**أبي علي**" (ت**377**هـ) و"**ابن كيسان**" (ت**912**هـ) و"**ابن برهان**" (ت**518**هـ)، لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وأيضا فقد ورد في السّماع من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ**﴾ **[سبأ: 28]**."

وقد ورد هذا الوجه في أشعار العرب كثيرا من ذلك قولهم[3]:

11/"تسلّيت طُرًّا عنكم بعد بينِكم بذكراكم حتّى كأنّكم عندي."

وأيضا:

12/"غافلًا* تعرض المنيّة لِلْمَرْءِ فيُدعى ولَاتَ حين إباءِ."

وممّا تقدّم من أدلّة واضحاتٍ من قراءاتٍ وقرآنٍ وغيرها، الّتي اعتمدها النّحاة سابقي الذّكر، فإنّه **يجوز تقدّم الحال على صاحبها المجرور**، وإن كان اسمًا ظاهرا، وهذا ضربٌ من التّيسير على المتعلّمين، إذ كلُّ ما حُمِل على الجواز فيه نوع من التّسهيل، لأنه يفسح المجال أمام المتعلّمين.

---

[1] الخلاصة، باب الحال، بيت 340، 53.

[2] منهج السّالك، 248.

[3] البيتين مذكورين في البحر، وشرح الأشموني على الألفية. (يُنظر: أبو حيّان، 549/8-550. و: منهج السّالك، 248-249).

4. عَمل "إنْ" المخفّفة النّصب في الاسم:

اختلف النحاة حول عمل (إنْ) في الأسماء، وهل هي من عوامل الأسماء أم الأفعال، ولكلّ فريق حججه في ذلك

(إنَّ) من الحُروف المشبهة بالفعل وتأتي على رأس أخواتها " لأنّها أمُّ الباب، ومعناه: أنَّ جُلَّ أخواتها تُفيدُ معناها"[1]

تدخُل (إنَّ)على الجملة الاسميّة فتنسخها، تنصب المبتدأ ويُسمّى اسمها، وترفع الخبَر ويُسمّى خبرها ولا خلاف في ذلك، إنّما كال الخلاف في عَمل (إنْ)* المخفّفة منها، النّصبَ في الاسم.

ذهب الكوفيّون إلى أنَّ **"إنْ"** المخفّفة من الثّقيلة لا تعمل النّصب في الاسم، وكانت حجّتهم** في ذلك أنَّه: "إنّما عملت **"إنَّ"** لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللّفظ فهي مبنيّة كما أنّها على ثلاثة أحرف، فإذا خفّفت زال وجه الشّبه بينهما فوجب أن يُبطل عملها."[2]

أي أنّهم قاسوا شُروط عمل **"إنَّ"** على الفعل الماضي بناءً على أوجه الشّبه بينهما كالبناء وعدد الأحرف، فإذا خفّفت فلن يكون هناك قاسم مشترك بينها وبين الفعل الماضي، وبالتّالي يُبطلُ عَمَلُها.

أمّا البصريون فأجازوا عملها استنادا على قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**﴾**[هود:111]**

---

[1] ابراهيم قلاتي، قصّة الاعراب: جامع دروس النّحو والصّرف، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر، ص325.

* قد تُخفّف كذلك ذوات النّون من أخوات "إنَّ" مثل" أنَّ، كأنَّ، لكنَّ" فمنها ما يبقى عاملاً بشروط، ومنها ما اختُلِفَ في عملها أو إهمالها. (نور الدّين دريم، أثر القراءات القرآنيّة في ترجيح الحكم النّحوي "دراسة في كتاب الانصاف"، مجلّة التواصليّة، ع2، ص76).

ومنهم من أورَدَ حُجّة أخرى بأن قال:" **"إنَّ" المشددة من عوامل الأسماء، و **"إنْ"** المخفّفة من عوامل الأفعال، فينبغي ألاّ تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال، لأنَّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال". فهما مختلفتان، ولكل واحدة مجالها الذي تعمل فيه، ولا يجوز لواحدة أن تحلّ محلَّ الأخرى. (ابن الانباري، الإنصاف، 164).

[2] مص.ن، ص.ن. **و**: أسرار العربيّة، تح: محمّد بهجة البيطار، مطبعة الرضى، دمشق-سوريا، 1957م، ص148.

بقراءة من قرأ {**إنْ**} مخففة.[1]

وقد لاقى مَذهب البصريين هذا تأييدًا* واسعاً من اللّغويين والنّحاة وذلك لثبوته في لسان العرب.[2]

وهو ما استدلّ به **"سيبويه"** حين قال:" وحدّثنا من نثق به أنّه سَمِعَ من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطَلِق".[3]

ومن شواهد ذلك أيضا في الشعر العربي قول الشّاعر:

13/"ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبيَةً تَعْطوا إلى وارِقِ السَّلمِ." [4]

والشّاهد قوله: "كَأنْ ظَبيَةً" بتخفيف "كأنْ" وأصلها "أنْ" وأُضيفت الكاف للتشبيه.[5]

وهو ما يَعضُد تلك القراءة ويُقوي حجّيَتَها في **جواز إعمال "إنْ" المخفّفة من الثّقيلة النّصب في الأسماء،** فمن نصب على إعمالها فقد أصاب، في مثل الآية السابقة **{إنْ كلًا}** ومن رفع على عدم إعمالها فقد أصاب أيضا، وفي هذا توسيعٌ على المتعلّمين وتبسيطٌ لهم؛ بالإضافة إلى أنّ الأدلّة الّتي قدّمها أصحاب هذا الرأي سماعيّة، عكس أدلة الكوفيين القيّاسيّة، وتقديم القياس على السّماع أولى.

5. إلحاق الفعل بعلامتي التّثنية والجمع إذا أُسند لاسمٍ ظاهرٍ:

---

[1] وهي قراءة: الحرميّان وأبو بكر وابن كثير ونافع وعاصم برواية أبي بكر وشُعبة. (يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 164. **و**: ابو حيّان، البحر، 217/6. **و**: ابن خالويه، إعراب القراءات، 294. **و**: الحلبي، الدّر، 398/6. **و**: البنّا، الإتحاف. والسفاقصي، غيث النّفع في القراءات السّبع، تح: أحمد محمود عبد السّميع الشّافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 2004م، ص316. **و**: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنيّة، 3/ 136، 137).

* وكان ردّهم على الكوفيين قولهم: "من الأفعال ما يُحذف منه، فيعمل عمل التّام، كقولك: مُر زيداً وسَلْ عمراً وعِ كلامي... (سيبويه، الكتاب 140/2. **و**: ابن خالويه، اعراب القراءات، 294-295. **و**: الحلبي، الدّر، 398/6).

[2] يُنظر: ابو حيّان، البحر، مص.س، 217/6.

[3] الكتاب، مص.س، 140/2.

[4] نسبه "سيبويه" إلى ابن صريم الشيكري. (يُنظر: مص.ن، 134/2).

[5] مص.ن، ص.ن. وابن الانباري، الانصاف، مص.س، 166 ،167، 168.

شاع في كلام العرب تجريدهم الفعلَ من علامتي التّثنية والجمع، إذا أُسند لاسم ظاهرٍ مثنى أو جمع، فتقول: جاء العمران، وجاء العمرون وهذا المشهور.

ويُعبّر عنه "**ابن مالك**" بقوله:

14"ويُجرّد الفعل إذا ما أُسندا لاثنين أو جمعٍ كفاز الشّهدا." [1]

وأجاز بعض النّحويين عدم تجريده من علامتي التّثنية والجمع، ومنهم "**ابن مالك**".

فيُقال على لغة قليلة*: سعدا الزيدان، ويسعدان الزيدان، وسعدوا العمرون، ويسعدون العمرون، وسعدن الهندات ويسعدن الهندات.[2]

ويعبّر عنها "**ابن مالك**" بقوله[3]:

15/"وقدْ يُقال سَعِدَا وسَعِدُوا والفِعْلُ لِلظّاهرِ بَعْدُ مُسْنَدُ."

ويُعبّر عن هذه اللّغة بلغة: "**أكلوني البراغيث**"**، ويصطلح عليها "**ابن مالك**" بلغة "**يتعاقبون فيكم ملائكة.**"[4] استنادا على الحديث الّذي استشهد به على صحّة هذه اللّغة، أنّ الرّسول ﷺ قال: [يتعاقبون

---

(1) الخلاصة، باب الفاعل، بيت 227، 43.

*حكى بعض النّحويين أنّها لغة طي، وبعضهم، أنّها لغة أزد شنوءة. (الأشموني، منهج السّالك، 171).

(2) مص.ن، 170.

(3) الخلاصة، مص.س، بيت: 228، 43

**حكى ابن الورّاق: أنّها رُويت من طريق الشّذوذ، وليس بمستقيمٍ في كلامهم، وأنّه على التّقديم والتّأخير، على تقدير: "البراغيث أكلوني". (يُنظر: علل النّحو، تح: محمود جاسم، مكتبة الرّشد، الرّياض-السّعوديّة، ط1، 1999م، ص272-273).

(4) يُنظر: الأشموني، منهج السّالك، مص.س، 170.

فيكم ملائكة بالّيل وملائكة بالنّهار...]**(1)**، واستدلّ على هذا بقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْۖ**﴾ **[الإسراء: 71]**.

حيث قرأها "**الحسن**" بياءٍ مضمومة وفتح العين، ورفع كلّ، **{يُدعَو* كلُّ}**، {كلُّ} مرفوعة بالبدل** من الواو، الّتي هي ضمير، أو بالفاعليّة، والواو علامة جمع***، على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة".**(2)**

وتُعدّ هذه القراءة حجّة على لغة "أكلوني البراغيث" ومؤيّدة لها.

وقراءة أخرى كذلك من قوله تعالى: ﴿**إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا**﴾ **[الإسراء: 23]**.

قرأ "**ابن كثير**" و"**أبو عمرو**" و"**عاصم**"، و"**ابن عامر**" **{يبلغنّ}**، على واحدة، وقرأ "**حمزة**" و"**الكسائي**" **{يبلغانّ}******، على اثنين.**(3)**

"على أنّ (أحدهما) في القراءة الثّانية بتثنيّة (يبلغانّ)، بدل***** من ألف الضّمير الرّاجع إلى (الوالدين)،

---

(1) الموطّأ، تح: محمّد فؤاد عبد الباقي، كتاب قصر الصّلاة في السّفر، باب جامع الصّلاة (82)، دار إحياء التّراث، بيروت-لبنان، 1985، ص170. **و**: البخاري، صحيحه، كتاب التّوحيد، باب حديث الرّب مع جبريل (7486)، ص1848.

* قيل أنّ الأصل فيها "يُدعون" وحذفت نون الرّفع، وقيل الأصل "يُدعى"، إلّا أنّه قلب الألف واوا وقفا، وهي لغة قوم يقولون (أفعو وعصو) يريدون (أفعى وعصى)، ثمّ أجرى الوصل مجرى الوقف، و"كلُّ" مرفوع يقوم مقام الفاعل. (**يُنظر**: العكبري، التّبيان، 828. **و**: أبو حيّان، البحر، 87/7. **و**: الحلبي، الدّر، 389/7-390. **و**: الألوسي، روح المعاني، 122/15).

**وهو رأي الفرّاء في هذه اللّغة. (يُنظر: معاني القرآن، 316/1).

***وهو رأي سيبويه في لغة "اكلوني البراغيث"، إذ يعتبر الواو والألف، علامات جمع وتثنية، وليست ضمائر. (يُنظر: الكتاب، 209/3-210).

(2) يُنظر: الحلبي، الدّر، مص.س، 389/7-390.

**** وقيل قراءة السّلمي، وابن ثابت، وطلحة، والاعمش، والجحدري. (أبو حيّان، البحر، مص.س 35/7. **و**: ابن عطيّة، المحرر، 448/3).

(3) ابن مجاهد، السّبعة، 379. ويُنظر: النّحاس، إعراب القرآن، 518. **و**: اين عطيّة، المحرر، 448/3. **و**: الحلبي، الدّر، مص.س، 335/7. **و**: الألوسي، روح المعاني، مص.س، 54/15.

***** قال ابن عطيّة: أنّه بدل مقسم كقول الشّاعر: 16/"**وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزّمان فشُلّت**". (المحرر، 448/3)، وقيل هو بدل البعض من الكلّ. (أبو حيّان، البحر، مص.س، 36/7).

و(كلاهما) عطف على (أحدهما)، فهو بدل، على تخريج* الزّمخشري". [1]

وقد ورد مثل هذا الوجه في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾ **[المائدة: 71]**، والشّاهد في الآية، واو الضّمير من الفعل (صمّوا) و(كثيرٌ)، فقد أُسند الفعل، لاسم ظاهر مجموع مع بقاء علامة الجمع.

ومثلها أيضا قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ **[الأنبياء:3]**، والشّاهد واو الضّمير من الفعل (أسرّوا) والفاعل الظّاهر (الّذين).

وكذلك في أشعار العرب من هذه اللّغة، من ذاك قول الشّاعر[2]:

17/"يَلَومونَني في اشْتِرَاءِ النّخيـ لِ أهلي فكُلّهُم يعْذِلُ."

فقد أبقوا على علامة الجمع في الفعل بالرّغم من إسناده لاسم ظاهر مجموع.

ومما تقدّم من أدلّة وإن قلّت، نستنتج **تسويغ إلحاق الفعل بعلامتي المثنى والجمع إذا أُسند لاسمٍ ظاهرٍ مثنّى أو مجموع** إذ قد احتجّ لها **"ابن مالك"** بالقراءات، كما توجد نظائرها في القرآن، وأشعارِ العرب، وفي هذا تيسير على المتعلّمين، خاصّة الناشئة منهم، إذْ كثيرًا ما يُلحقون الفعلَ علامتي التّثنيّة والجمع، وهو مسندٌ إلى الظّاهر، دون علمٍ منهم، وفي تسويغها، توسيعٌ عليهم، إذْ تُخرِجهم من دائرة الخطأ إلى الصّواب.

* وخرّجها بعضهم: انّ الألف علامة تثنية، لا ضمير على لغة "اكلوني البراغيث"، و(أحدهما) فاعل، و(كلاهما) عطف عليه، وقد عقّب عليها أبو حيّان وقال: هذا لا يجوز لأنّ شرط الفاعل في الفعل، الّذي لحقته علامة تثنية أو جمع، أن يكون مسندا لمثنّى، أو معرّف بالعطف بالواو، نحو: "قاما أخواك" أو "قاما زيد وعمر"، -على خلافٍ في هذا الأخير هل يجوز أم لا، والصّحيح جوازه- أحدهما ليست مثنّى ولا معرّف بالعطف بالواو مع مفرد. (أبو حيّان، البحر، 35/7، ويُنظر: الألوسي، روح المعاني، 54/15).

[1] الكشّاف، 594، ويُنظر: الألوسي، روح المعاني، ص.ن.

[2] البيت لأمية بن أبي الصّلت. (يُنظر: ديوانه، تح: جميل الجبلي، دار صادر، بيروت-لبنان، ط1، 1998م، ص99).

6. صرف مالا ينصرف:

تنتشر هذه الظّاهر عادة في الشّعر، وقد اختلف النّحاة حول جوازها فيما عداه من عدمه.

وقد أجازها الكوفيّون وأيدوها بقراءة **{سلاسلًا}*** منوّنة وصلا**، وفي الأصل لا تنصرف لأنّه جمع لا نظير له في الواحد، وهو نهاية الجمع، فثقُل فمُنع الصّرفَ، وأمّا حجّة **"الكسائي"** وغيره من الكوفيين؛ أنّ العرب تصرف كلّما لا ينصرف، إلّا "أفعل منك"، وحجّة أخرى: أن بعض أهل النّظر يقول: كل ما يجوز في الشّعر فهو جائز في الكلام، لأنّ الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكّم في كلامها ونجعل الشّعر خارجا عنه؟ وحجّة ثالثة: أنّه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف، فأتبَع الأول الثّاني.[1]

أي لإرادة التّناسب بينهما، لمصادفة أخواتها منصرفات، وهذه حجّة لا بأس بها إذ كثيرًا ما تُمنع كلمات الصّرفَ، لإتباع بعضها بعضا.

ومن ذلك أيضا قراءة **"الأعمش"** (ت148هـ) لقوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا**﴾ **[نوح: 23]** بالتّنوين*** فيهما.[2] أي: **{يغوثًا ويعوقًا}**.

---

*من قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا**﴾ **[الإنسان: 4]**.هي قراءة أهل المدينة وأهل الكوفة غير حمزة. (يُنظر: النّحاس، إعراب القرآن، 1239).

**واختلفوا في الوقف، فوقف أبو عمرو وروح بالألف، وحمزة وقنبل ورُويس، وخلف من غير ألف، مع إسكان الّام، ولحفص والبزّي، وابن ذكوان وجهان وقفا: الأول كأبي عمرو وروح، والثّاني كحمزة ومن معه. (عبد الفتّاح القاضي، البذور الزّاهرة دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ص332)، وقيل حمزة وقنبل وقفا بالألف. (يُنظر: الحلبي، الدّر، 596/10).

[1] النّحاس، إعراب القرآن، مص.س، 1239، ويُنظر: أبو حيّان، البحر، 360/10. و: الألوسي، روح المعاني، 153/29-154.

***قرأ الجمهور بغير تنوين، فإن كانا عربيين فمنعا الصّرف، للعلميّة ووزن الفعل، وإن كانا عجميين، فالعجمة والعلميّة. (الزّمخشري، الكشّاف، 1143-1144. و: أبو حيّان، البحر، 286/10. و: الحلبي، الدّر، مص.س، 474/10. و: الألوسي، روح المعاني، 78/29).

[2] ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، 162.

ويعلّق "**ابن عطيّة**" (**ت546هـ**) على هذه القراءة بقوله: "وذلك وهم* لأنّ التّعريف لازمٌ ووزن الفعل."[1]

ويقول "**الزّجاج**": والّذين صرّفوا** جعلوا هذين الاسمين، الأغلب عليهما الصّرف، إذ كان أصل الأسماء عندهم الصّرف، أو جعلوها نكرة إن كانا معرّفين، فكأنّهم قالو: ولا تذرنّ صنما من أصنامكم...[2]

ويقول "**الزّمخشري**": "لعلّه قصد الازدواج، فصرفهما لمصادفة أخواتها منصرفات..."[3]

أي لتناسب أخواتها المنصرفات، وهذا ما يعضد الآراء السّابقة، من أن التصريف عادة ما يكون لإرادة التّناسب وجميع هذه الحجج لا تتعارض فيما بينها، وتتكامل مع بعضها.

ومن أمثلتها كذلك، اختلاف القرّاء حول لفظة "**ثمود**" في القرآن الكريم بين مصرّفٍ لها، ومانعٍ للصرف.

كقوله تعالى: ﴿**وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا**﴾ **[هود: 61]**.

قرأ "**ابن ثابت**"، و"**الأعمش**" **{وإلى ثمودٍ}** بالصّرف، على إرادة الحي، والجمهور على منع الصّرف (للعلميّة والتّأنيث)، ذهابًا إلى القبيلة.[4]

---

*ويعقب أبو حيان عليه بقوله: وليس بوهمٍ، فلم ينفرد الأعمش بذلك، بل قد وافقه، الأشهب العقيلي، على ذلك، وتخريجه على وجهين: أحدهما: أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامّة العرب، وذلك لغة، وقد حكاها الكسائي وغيره، والثّاني: أنّه صرف لمناسبة ما قبله من المنوّن، إذ قبله (ودًا ولاسواعًا) وبعده (نسرًا)، كما قالوا في صرف (سلاسلا)...(البحر، 216/10. ويُنظر: الحلبي، الدّر، 474/10-475. و: الألوسي، روح المعاني، 78/29).

[1] المحرر، 376/5.

**وهو عند الخليل، وسيبويه لحن، وأيضا مخالفٌ للسّواد الأعظم. (يُنظر: النّحّاس، إعراب القرآن، 1205).

[2] معاني القرآن، الزّجاج، 231/5. ويُنظر الفرّاء، معاني القرآن، 189/3.

[3] الكشّاف، 1144.

[4] أبو حيّان، البحر، مص.س، 175/6. ويُنظر: البنّا، الإتحاف، 129/2.

كما قرأها بالتّنوين* **"ابن كثير"** و**"نافع"** و**"أبو عمرو"** و**"ابن عامر"** في أربعة مواضع: في هود: **{ألا إنّ ثمودًا}** (68)، وفي الفرقان: **{وعادًا وثمودًا}** (38)، وفي العنكبوت: **{وثمودًا وقد}** (38)، وفي النّجم: **{وثمودًا فما أبقى}** (51)، ولم يصرفوا** **{ألا بعدا لثمودَ}**.[1]

وفي الشّعر كذلك هناك من صرفها ومن منعها الصّرف[2]، فأنشد على المنع:

18/"ونادى صالح يا ربّ أنزل بآل ثمودَ منك عذابا"

وأنشد على الصّرف:

19/"دعت أمّ عمرٍو أمر شرٍ علمته بأرض ثمودٍ كلّها فأجابها"

وجميع ما تقدّم من حجج وأدلّة، من قراءات متواترة وشاذة، ومن الشّعر، بتعاضدها، تبرّر ما ذهب إليه الكوفيون، وعليه **يَسُوغ صرف ما لا ينصرف خارج الشّعر**، ولا يخفى علينا ما في هذا من تسهيلٍ على المعلّمين والمتعلّمين، على حدٍ سواء، إذ من المعلوم أن الممنوع من الصّرف لا يقدّم إلى متعلّمي المراحل الأولى، مما يُصعّب على المعلّمين تصويب خطأهم دون الإشارة إلى القاعدة، وتسويغ هذه القاعدة، من شأنه أن يرفع العبء والحرج على المعلّمين والمتعلمين أيضا، وعلى ذلك فللمعلّمين أن يغضّوا الطرف عن المتعلّمين – في هذا المقام– في هذه المرحلة إلى أن ينتقلوا إلى مراحل متقدّمة...

*فحفص وحمزة بترك الصّرف وقرأ أبو بكر كذلك في النّجم فقط والباقون بالتّنوين. (يُنظر: ابن مجاهد، السّبعة، 337. و: الدّاني، التّيسير، 125.)، وقيل وكذا يعقوب. (يُنظر: ابن الجزري، النّشر، 289/2. و: البنّا، الإتحاف، 129/2).

**منعه القرّاء التنوين، وصرفه الكسائي؛ بخفض الدّال مع التّنوين. (يُنظر: الدّاني، التّيسير، 125. و: أبو حيّان، البحر، 178/6. و: الحلبي، الدّر، 351/6. و: ابن الجزري، النّشر، 290/2)، وقيل وافقه الأعمش. (البنّا، الإتحاف، 130/2).

[1] ابن مجاهد، السّبعة، مص.س، 337. ويُنظر: الدّاني، التّيسير، 125. و: أبو حيّان، البحر، 178/6

[2] الحلبي، الدّر، مص.س، 351/6.

II. الأفعال:

سنعرض فيما يلي بعضُ المسائل النّحوية، الّتي تتمحور أساسا حول الأفعال، والّتي كانت للقراءات أثرٌ في تيسيرها.

1. وقوع الفعل الماضي حالًا:

تُعدُّ مسألة وقوعِ الفعل الماضي حالًا، من أهمّ المسائلِ التي استُثيرت حول الفعل الماضي، وحولها دار كثيرٌ من الخلاف بين النّحاة، وخاصّة بين المدرستين.

رأى البصريّون أنّه لا يجوز للفعل الماضي أن يقع حالاً أمّا الكوفيون فأجازوا ذلك، وأيّدهم في ذلك **"أبو الحسن"**، كما أجمع البصريّون على أنّه يقع حالاً إذا كانت معه (قد)، أو كان وصفاً لمحذوف.[1]

ولكلٍّ منهم حججهم، ويهمّنا في هذا المقام حجّة من أجاز، وهم الكوفيون.

فقد كانت حجّة الكوفيين في ذلك قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ **[النساء: 90]**

وذلك أنّ معناه: " أو جاءوكم قد حصرت صدورهم"، فترك ذكر "قد"*، ولإضمارها مع الماضي جاز وضع الماضي موضع الحال، لأن أن إذا دخلت معه أدنته من الحال وأشبهته الأسماء.[2]

والدّليل على ذلك قراءة من قَرأ **{حَصِرةً}**** صدورهم.[3]

---

[1] يُنظر: ابن الانباري، الانصاف، 212.

*إذ العرب تقول: "أتاني ذهب عقله"، يريدون "قد ذهب عقله". (الفراء، معاني القرآن، 282/1. **و**: الطّبري، تفسيره، 295/7).

[2] الطّبري، تفسيره، 295/7-296. و: يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن، 89/2.

وهي قراءة "الحسن ويعقوب وقتادة والمهدوي عن عاصم في رواية حفص. (يُنظر: ابن عطيّة، المحرّر، 90/2. **و: أبو حيّان، البحر، 14/4. **و**: الحلبي، الدّر، 67/4-68. وقيل منسوبة إلى الحسن ويعقوب فقط (ابن خالويه، مختصر الشّواذ، 34. **و**: البغوي، تفسيره، 261/2. و: البنّا، الإتحاف، 518/1)، وفي النّشر ليعقوب فقط، (ابن الجزري، 251/2).

[3] الزّمخشري، الكشّاف، 252. **و**يُنظر: البيضاوي، الأنوار، 89/2.

والقراءة الثّانية {حصرةً} تعزز ما ذهبوا إليه.

وقد لاقى مذهب الكوفيين هذا تأييداً من بعض اللّغويين والنّحويين، فنجد **"السّمين الحلبي(ت691هـ)"** قد قال في هذا المقام: " قوله "حَصرتْ صدورهم" فيه سبعة أوجه... الثاني: حصرت حال من فاعل جاؤوكم، وإذا وقعت الحال فعلا ماضياً ففيها خلاف، هل يُحتاج إلى اقترانه ب (قد) أم لا، والرّاجح عدم الاحتياج* لكُثرة ما جاء منه...ومن اشترط ذلك قدّرها هنا."[1] وهذا ما يؤكّد صحّة القراءة المعتمدة.

ومن شعر العرب ما يؤكد صحّة ما ذهب إليه الكوفيّون، من وقوع الفعل الماضي حالًا وشيوعه في اللّسان العربي، من ذاك قول أبي صخرٍ الهُذلي**:

20/"وإنّي لَتعزوني لِذكراكِ نُفضَةً كما انْتَفَضَ العُصفور بلَّلَهُ القطْرُ"

فَ "بَلَّلَه" فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال.[2]

فنستخلص إذن أن القراءة التي استدلَّ بها جمهور الكوفيين، والأخفش دليل قوي على **جواز وقوع الفعل الماضي حالاً**، خاصّةً وأنَّ لها ما يُؤيّدها من حُجج النَّحويين، وأشعار العرب، فتكون بذلك هذه القاعدة ملمحاً تَيسيرياً مستمدا من القراءات القرآنيّة، وهذا ممّا يُوسّع الأمر على المتعلمين، لكثرة الوجوه والتّخريجات

* وإلى ذلك ذهب أبو حيّان أيضا إذ يقول: "الماضي يقع حالاً ولا يحتاج إلى اضمار "قد" وهو الصّحيح في كلام العرب، فقد كَثُر ذلك في كلامهم فَساغ القياس عليه." (يُنظر: البحر، 400/10 و489/7).

(1) يُنظر: الدّر، 66/4.

** من الشّعراء الأمويين، اسمُه: عبد الله بن سَلَمة السَّهميُّ، أحد بني مُرَمَّضٍ، وفي موضع آخر بكسر الميم "مِرمض". السُّكري، (شرح أشعار الهذليّين، تح: عبد السّتار أحمد فرّاج، مر: محمود محمّد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة-مصر، 915/1).

(2) البغدادي، خزانة الأدب، تح: عبد اللّام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط4، 1997م، 254/3. و: ابن الانباري، الانصاف، 212-213

على الفعل الماضي، من مثل هذه القراءة المعروضة، فلأيٍّ منها ذهبوا فقد أصابوا.

2. رفع الفعل المضارع أو نصبه بعد (أنْ) إذا سبقها فعلٌ من أفعال الرّجحان:

تباينت آراء النّحاة، حول عمل **"أنْ"** المخفّفة إذا وليت فعلا من أفعال الرّجحان، بين رافعٍ وناصبٍ، ولكلٍ حججه في ذلك.

واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ**﴾ **[المائدة: 71]**.

فاختلفوا في رفع* النّون ونصبها من {تكونَ}، فقرأ **"ابن كثير"** و**"نافع"** و**"عاصم"** و**"ابن عامر" {ألّا تكونَ}** نصبا، وقرأ **"أبو عمرو"** و**"حمزة"** و**"الكسائي" {ألّا تكونُ}** رفعًا.[1]

ولسوف نعرض حجج الفريقين فيما يلي:

- فالحجّة لمن نصب: أنّه جعل (أنْ) النّاصبة للفعل، ولم يُحل ب (لا)** بينها وبين الفعل كما قال تعالى: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ**﴾ **[الأعراف: 12]**، و﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ**﴾ **[ص: 75]**، كما أجرى (حسب) على بابه من الشّك، لأنّها لأمرٍ غير ثابت، مثل ما قبلها، أي لا تقع بعد علم.[2]

- والحجّة لمن رفع أنّه جعل (أنْ) هي المخفّفة من الثّقيلة*، وأصله (أنّه لا تكونُ) فخفّف (أنّ)، وحذف

---

*قال النّحاس الرّفع لدى النّحوين أجود، في حسب وأخواتها كما قال امرؤ القيس: 21/**"ألا زعمت بسبابة اليوم أنّني كبرت وألّا يحسنُ اللّهو أمثالي"**. (يُنظر: ديوانه، تح: أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1984، ص28. **و**: إعراب القرآن، 241).

(1) ابن مجاهد، السّبعة، 247. ويُنظر: النّحاس، إعراب القلرآن،241. **و**: ابن غلبون، التّذكرة، 318. **و**: مكّي، التّبصرة، تح: محمّد غوث، الدّار السّلفية، الهند، ط2، م1982، ص487. **و**: الدّاني، التيسير، 100. **و**: ابن عطيّة، المحرر، 220/2. **و**: القرطبي، جامع الأحكام، 97/8. **و**: أبو حيّان، البحر، 327/4. **و**: الحلبي، الدّر، 365/4. **و**: ابن الجزري، النّشر، 255/2.

**(لا) لا تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، من ناصبٍ أو جازمٍ أو جارٍ. (يُنظر: البنّا، الإتحاف، 541/1).

(2) يُنظر: ابن خالويه، الحجّة في القراءات، 134. و: مكي، إعراب مشكل القرآن، 233. **و**: القرطبي، جامع الأحكام، مص.س، 97/8. **و**: أبو حيّان، البحر، مص.س، 327/4.

*وقيل أنّه جعل (لا) بمعنى (ليس)، لأنّها يُجحد بها كما يُجحد بـ (لا)، فحالت بين أن وبين النّصب. (ابن خالويه، الحجّة في القراءات، 135).

ضمير الشّأن، وهو اسمها، وتعليق فعل الحسبان بها، و(أن) بما في حيّزها سدّ مسد مفعوليه*، وقيل إنّ (حسب) هنا بمعنى علم** و(إنّ) لا تُخفّف إلّا بعد ما يُفيد اليقين.[1]

أي من رفع جعل (أنْ) المخفّفة من الثّقيلة، ومن نصب جعلها النّاصبة للفعل، وكلاهما صحيحان.

وإلى هذا ذهب **"سيبويه"** حيث قال: "حسبت أنْ لا يقولُ ذاك" كأنّك قلت: "أنّه لا يقول"، قال: وإن شئت نصبت.[2]

وعلى ما تقدّم من أدلّة من قراءات قرآنيّة، وكلام العرب بشقّيه، يتبيّن لنا أنّه: **يجوز رفع الفعل المضارع أو نصبه بعد أن المسبوقة بفعل من أفعال الرّجحان**، وهذا ما من شأنه أن يجعل الأمر يسيرا هيّنا على المتعلّمين ومتكلّمي اللّغة العربيّة عامّة، دون التّعمّق في الأحكام النّحويّة وأدلّتها، فمن نصب أصاب، ومن رفع أصاب استنادا على القراءات القرآنيّة الّتي تقدّمت، وهذا ما يَحيد بهم عن مسار الخطأ.

3. فعل الأمر*** بين البناء والإعراب:

قد وَقَعَ الخِلاف بين المدرستين حول حكم فعل الأمر، أمبنيٌ هو أم معرب، فكلٌ منهما يدلوا بدلوه مستشهدا بحجج وأدلّة.

---

*وقيل أنّ المفعول الثّاني محذوف، أي (وحسبوا عدم الفتنة كائنا)، و(تكون) على كلّ تقدير تامّة. (يُنظر: الألوسي، روح المعاني، 205/6).

من مجيئها لليقين قول الشّاعر: 22/"حسبت التّقي والجودُ خير تجارةٍ ربحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلَا"**. (يّنظر: لبيد، ديوانه، دار صادر، بيروت، ص119).

[1] يُنظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن، ، 233، و: العكبري، التّبيان، 45. و: القرطبي، جامع الأحكام، 97/8. و: البيضاوي، الأنوار، 32/2. و: الحلبي، الدّر، 365/4

[2] الكتاب، 166/3-167.

***فعل الأمر: فِعلٌ يَدلُّ على حدث مُقترن بالطّلب، أي هو "صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطَب." (ابن الحاجب، شرح الرّضى، قسم2، 953/1).

ذهب الكوفيّون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرّى عن حروف المضارعَة نحو (افعل) مُعرب مجزوم، وذهب البصريّون إلى أنّه مبني على السّكون[1]

قال البصريّون* ببناء فعل الأمر على الّسُكون، وحجّتهم في ذلك قياسيّة حيث قالوا: "أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنّما أُعرب ما أُعرب من الأفعال أو بُني على فتحةٍ لمشابهةٍ ما بالأسماء، ولا مُشابهة بين فعل الأمر والأسماء فكان باقيا."[2]

أي لم يتغيّر عن أصله وبقي مبنياً، لذهاب علّة الإعراب، ألا وهي مشابهة الأسماء.

واعتبر الكوفيون أنَّ فِعل الأمر مُقتطع من الفعل المضارع المجزوم، عكس البصريين الّذين اعتبروه مُنفصلا بذاته. وحُججهم في ذلك سماعيّة** يتقدّمها قوله تعالى: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**﴾ **[يونس: 58]** ، في قراءة من قَرأ بالتّاء*** **{فلتَفرحوا}**.

فيكون بذلك فعل الأمر مُعرب مجزوم بِلام محذوفة، "كقولهم في أنَّ أصل (اذهب) (لِتَذهب) ونَظراً لِكثرة

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف، 414. و: المبرّد، المقتضب، 129/2. و: ابن الحاجب، شرح الرّضى، قسم2، 954/1. و: الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان-الأردن، ط1، 2004م، ص257.

* أمّا الكوفيّون فقالوا بأنّه مُعرب مجزوم وتعليلهم لذلك قولهم: "لأنَّ الأصل في الأمر للمُواجه في نَحو (افعل) (لِتَفعل) كقولهم في الأمر للغائب (لِيَفعل)." (ابن الأنباري، الإنصاف، 414. وابن الحاجب، شرح الرضى، قسم، 954/1.)

(2) ابن الأنباري، الإنصاف، 421. و: أسرار العربيّة، 148.

** من الكوفيّين من أضاف حُجّتين قياسيتين، أولاهما قولهم " أجمعنا على أنَّ فِعل النّهي مُعرب مَجزوم نحو "لا تَقم" فكذلك فعل الأمر نحو "قم" لأنَّ النّهي ضد الأمر، وهم يَحملون الشيء على ضِدّه كما يحملونه عل نضيره، والنّهي ضِدُّ الأمر، والثّاني أنهم قالوا:" الدّليل على أنّه مجزوم، أنّك تقول في المعتّل: أُغزُ، ارْمِ، اخشَ، فتحذف الواو والياء والألف، فدلّ ذلك على أنّهُ مجزوم بلام مُقدّرة". (يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 414.و: أسرار العربيّة، 318-319).

***ذُكرت هذه القراءة أنّها قراءة النّبي ﷺ من طريق أُبي بن كعب، ورُويت عن عثمان بن عفّان وأنس بن مالك والحسن البصري و"محمّد بن سيرين والأعرج والأعمش وعلقمة بن قيس وزيد بن ثابت ويعقوب الحضرمي... وغيرهم من القُرّاء. (يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 414. و: أبو حيّان، البحر، 76/6. و: الحلبي، الدّر، 224/6. و: ابن عطيّة، المحرر، 126/3، والطّبري، تفسيره، 198/12. و: عبد العال سالم مكرم، احمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنيّة، 80/3. و: ابن خالويه، مختصر الشّواذ، 62).

الاستعمال حُذفت هذه اللاّم مع حرف المضارعة طلباً للتّخفيف، وهو أمر شائع في لسان العرب."[1]

وقولهم (عِمْ صباحاً) والأصل فيه (أنْعِم صباحاً) وحَذْفُ اللاّم هنا لا يكون مُزيلا لها عن أصلها أو مُبطلاً لعمَلِها.[2]

كما عَضدوا تلك القِراءة بعديد الشّواهد الشعريّة والأحاديث النبويّة لتأكيد ما ذهبوا إليه.

فمن الأحاديث ذكرهم لقوله ﷺ: **[**قال: نعم، ولتَزُرَّه ولو بِشَوكة**]** أي زُرّه.[3]

ومن الأشعار:

23/"لِتَقُمْ أنت يا ابن خَيرِ قُرَيْش فَلْتُقَضِّي حوائج المُسلمينا"[4]

أي أراد (قُمْ) وكذلك الأمر في (فَلْتُقَضِّي) فاللاّم لأمر المخاطَب والياء اشباعٌ للكسرة.[5]

وعلى ما تقدّم **يجوز إعراب فعل الأمر، أو بنائه،** فعلى أيّ المذهبين يسير الدّارس أو الباحث فهو مُصيب، سواء اعتمد على مذهب الكوفيين الذي كان الاعتماد فيه على الدليل القرآني بالدّرجة الاولى ثُمَّ ما يعضُدُه من الشّواهد الأخرى من كلام العرب شعراً أو نَثراً، أو مذهب البصريين القياسي، وبذلك يتمّ تجاوز الخلاف القائم بين المدرستين، وإن كان تقديم الإعراب على البناء من لدن بعض الدارسين، فعلى سبيل التّسهيل لا على سبيل استبعاد البناء وتخطئته.

---

(1) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 416. و: الطبري، تفسيره، 198/12. و: الزّمخشري، المفصّل في علوم العربيّة، 257.

(2) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 414.

(3) الشّافعي، المهذّب، تح: محمّد الزحيلي، دار القلم، دمشق ودار الشّامية، بيروت، كتاب الصّلاة، باب ستر العورة، فصل ثياب الرّجل في الصّلاة، ط1، 1992م، 219/1. ويُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 415.

(4) بلا نسبة. (ابن الأنباري، الإنصاف، 415. و: البغدادي، خزانة الأدب، 14/9).

(5) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 415.

كان للاحتجاج بالقراءات القرآنيّة –لدى بعض النّحاة واللّغويّين– على تعدّدها، واختلافها بين متواترٍ وشاذٍ، الفضل في استحداث قواعد جديدة، تيسّر النّحو وكذا الصّرف على الباحثين، والمتعلّمين في مراحلهم الأولى خاصّة، وتقدّم لهم النّحو غضّا طريًا، إذ أفسحت لهم المجال في الكثير من المسائل ووسّعته، لتحتمل الصّحة، بعدما كانت خاطئة، من وجهة نظر بعضهم الآخر، ممّن رفضوا الاحتجاج بالقراءات، وجَعْلِها كأصلٍ في بناء القاعدة، وراحوا ينكرون حتّى المتواترَ منها، ويتّهمون أصحابها بالغلط، حيث قاسوا القراءات على اللّغة وليس العكس، وإن كان الأصل في القراءة الاتّباع؛ فما وافق السّند منها جاز الاحتجاج بها وإنْ شذّت، رغم ذلك قد خالف هذا الأمر كثيرون، واعتبروا النّص القرآنيَّ نصا لغويًا عاديّا، ولم يُلقوا بالًا لقادسيّته، فنشأت تلك القواعد المعياريّة الصّارمة، مغفلين بذلك كثيرًا من القواعد، الّتي لها الشّأن في تخفيف النّحو.

خاتمة

انتهت مذكّرتنا بفضل ربّنا وحسن عونه. ومما تقدّم من بدايتها إلى نهايتها سوف نعرض بعض النّتائج المتَوصَّل إليها، وبعض المقترحات والتّوصيات.

أولا: أن للتّعدّد اللّهجي صلة مباشرة بالقراءات القرآنيّة، وأنّه أكثر ما أدّى إلى تعدّدها.

ثانيا: أنّ جميع القراءات القرآنيّة، شاذّةً كانت أم متواترة، حجّة في العربيّة، إذا ما صحّ سندها، لأنّ القراءة سنّة متّبعة.

ثالثا: أن جهود من اشتغلوا على التّيسير لم تكن فعّالة، وباءت بالفشل، لأنّها كانت محصورة في الجانب النّظري، ولم تخدم الواقع التّعليمي.

رابعا: أنّ لهذا التّعدد في القراءات المزيّة العظيمة على اللّغة العربيّة عامّةً، والدّرس النّحوي خاصّة.

خامسا: أنّ للقراءات القرآنيّة صلة وطيدة بالدّرس النّحوي، والإعراب، والكشف عن وجوهه.

سادسا: أنّ بعض القراءات لقرآنيّة ساهمت في استحداث بعض القواعد النّحويّة، الّتي كان لها الفضل في تيسير الدّرس النّحوي.

وتَبعًا لذلك نعرض بعض المقترحات وهي:

أولا: توجيه الجهود التّيسيريّة فيما يخصّ النّحو، إلى الواقع التّعليمي، دون الاهتمام بالقواعد النّظريّة وحسب لإنشاء متعلمين، قادرين على التّكلّم باللّغة العربيّة، وإن لم تكن فصيحة، فأقل ما يمكن أن يُقال عنها أنّها سليمة، وخاليّة من العيوب.

ثانيا: كما ونوصي باستثمار هذه القواعد المتوصّل إليها من بحثنا المتواضع هذا، في تعليم النّحو، خاصّة

للنّاشئة إذ أنهم في غنًى عن معرفة الخلافات النّحوية، والولوج في التّعقيدات الفلسفيّة، ممّا يخفّف من وطئه، وثقله عليهم.

ثالثا: نقترح على من بعدنا موضوع مذكّرة امتدادا لبحثنا، يكون في الجانب الصّرفي، كما قد كنّا أشرنا أن التّيسير ليس حكرا على قواعد النّحو فقط بل قواعد الصّرف أيضا، لذا نقترح موضوعا بعنوان: مدى تأثّر الدّرس الصّرفي بالقراءات القرآنيّة أو مساهمة القراءات القرآنيّة في تيسير القواعد الصّرفيّة.

الفهارس العامة:

- فهرست الآيات
- فهرست الأحاديث
- فهرست الأشعار
- فهرست المصادر والمراجع
- فهرست الموضوعات

فهرست الآيات:

الآية	رقمها	الصّفحة
سورة البقرة		
﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾	7	29
﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾	116	10
﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾	217	**53**
﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾	245	32
سورة النّساء		
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾	1	9- 34
﴿ أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ ﴾	12	8
﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾	90	51
﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾	162	35
المائدة		
﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾	71	53
﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾	71	47
سورة الأنعام		
﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۖ﴾	48	46
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾	137	37
﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا﴾	139	41
سورة الأعراف		
﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾	12	57
سورة التوبة		
﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	3	14
﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾	128	12

سورة يونس		
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾	58	55
سورة هود		
﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾	61	49
﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾	66	30
﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾	111	43
سورة الرّعد		
:﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	7	8
سورة إبراهيم		
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾	47	38
سورة الإسراء		
﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾	23	46
﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾	71	46
سورة الكهف		
﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	56	46
﴿قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾	74	32
سورة الأنبياء		
﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	3	47
سورة سبأ		
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾	28	42
سورة ص		
﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾	75	53
سورة الزّمر		
﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾	67	41
سورة الجاثيّة		
﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾	23	30

سورة محمّد		
﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾	30	4
سورة الفتح		
﴿فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾	29	11
سورة القمر		
﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ﴾	17.22.32.40	13
سورة الواقعة		
﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾	17	30
﴿وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ﴾	21	30
﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	22	30
سورة نوح		
﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا﴾	23	48
سورة الإنسان		
﴿إِنَّا أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَافِرِينَ سَلَٰسِلَ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرٗا﴾	4	48
سورة اللّيل		
﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾	3	13
﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ﴾	7	14
﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ﴾	10	14
سورة الشّرح		
﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾	5	14

فهرست الاحاديث

طرف الحديث	رقمه	الرّاوي	الصّفحة
[أُنزل القرآن على "سبعة أحرف"* كلّها شافٍ كافٍ]	11578	الهيثمي	4
[...عن أُبي بن كعب أنّ النّبيّ ﷺ كان عند "أضاةِ بني غِفَار"** قال: فأتاه **"جبريل"** عليه السلام فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن...]	821	مسلم	4
[...عن عبد الرّحمان بن عبد القارئ قال: سمعت عمر بن الخطّاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤُها...]	818 4992	مسلم و البخاري	5
[...فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنّصارى...]	4987	البخاري	5
[فهل أنتم تاركوُا لِي صاحبي]	3661	البخاري	38
[يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار...]	82	مالك	45-46
[قال: نعم، ولتَزُرَّه ولو بِشَوكة]	/	الشّافعي ورواه أبوداود والنّسائي والحاكم	56

فهرست الأشعار

البيت	قائله	الصّفحة
1/"الاعراب تغيير أواخر الكلم تقديرا أو لفظا فذا الحدّ..."	ابن أُبّ التّواتي	29
2/"علفتها تبنا وماءً باردا..."	بعض بني أسد	30
3/"على حينَ أنهى النّاس جُلّ أمورهم..."	أنشده سيبويه	31
4/"فاليوم قرّبتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذهب فما بك والأيام..."	/	36
5/ "فزجَجْتُها بمزجّة زجّ القلوصَ أبي مزادة"	/	37
6/ "فصلَ مضافٍ شبه فعل ما نصب..."	ابن مالك	39
7/"عتو إذا أجبناهم إلى السّلم رأفة فسقناهم سوق..."	/	39
8/"مازال يُوقن من يومك بالغنى وسواك مانعُ..."	/	39
9/ "هما خطتا إمّا إسارٍ ومنّةٍ وإمّا دمٍ والقتل..."	/	40
10/ "وسبق حالٍ ما بحرفٍ جرَ قد أَبَوْ ولا أمنعه فقد ورد"	ابن مالك	42
11/"تسلّيت طُرًّا عنكم بعد بينِكم بذكراكم حتّى..."	/	42
12/ "غافلًا تعرض المنيّة للمر ءِ فيُدعى ولَاتَ حين إباءِ"	/	42
13/ ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبيَةً تَعْطوا..."	صريم الشّبكري	44
14/ "ويُجرّد الفعل إذا ما أُسندا لاثنين أو جمعٍ كفاز الشّهدا"	ابن مالك	45
15/"وقد يُقال سعدا وسعدوا والفعل للظّاهرِ بعدُ مسندُ"	ابن مالك	45
16/ وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها..."		46
17/ "يلومونني في اشتراء النّخيـ لِ أهلي فكلّهم يعذل"	أميّة بن أبي الصّلت	47
18/"ونادى صالح يا ربّ أنزل بآل ثمودَ منك عذابا"	/	50
19/"دعت أمّ عمرٍو أمر شرٍ علمته بأرض ثمودٍ كلّها فأجابها"	/	50
20/"وإنّي لَتعزوني لِذكراكِ نُفضَةً كما انْتَفَضَ العُصفور..."	أبو صخر الهذلي	52
21/"ألا زعمت بسبابة اليوم أنّني كبرت وألّا يحسنُ..."	امرؤ القيس	53
22/"حسبت التّقي والجود خير تجارة ربحا إذا ما المرء..."	لبيد بن أبي ربيعة	54
23/"لِتَقُمْ أنت يا ابن خَيرِ قُرَيْش فَلْتُقَضِّي حوائج المُسلمينا"	/	56

فهرست المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم (قرآن وورد)

I. الكُتُب القديمة:

- **الأشموني** (أبو الحسن نور الدّين علي بن محمّد (ت929هـ))

1. منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1.

- **الألوسي** (أبي الفضل شهاب الدين (ت127هـ))

2. روح المعاني، دار إحياء التراث، بيروت-لبنان.

- **امرؤ القيس** (جندح بن حجر بن الحارث الكندي (ت544م))

3. ديوان امرؤ القيس، تح: أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1984.

- **أمية بن أبي الصّلت** (ت529هـ))

4. ديوان أبي الصّلت، تح: جميل الجبلي، دار صادر، بيروت-لبنان، ط1، 1998م.

- **ابن الأنباري** (أبي البركات (ت577هـ))

5. أسرار العربيّة، تح: محمّد بهجة البيطار، مطبعة الرضى، دمشق-سوريا، 1957م.

6. الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمّد مبروك، ط1.

- **البنّا** (أحمد بن محمّد (1117هـ))

7. إتحاف فضلاء البشر، تح: شعبان إسماعيل، عالم الكتب-بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة، ط1، 1987.

- **البغوي** (أبي محمّد الحسين بن مسعود (ت516هـ))

8. تفسير البغوي، تح: محمّد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميريّة وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض_السعوديّة 1409هـ.

- **البغدادي** (عبد القادر بن عمر (ت1093هـ))

9. خزانة الأدب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط4، 1997م.

- **البخاري** (أبو عبد الله محمد (ت256هـ))

10. صحيح البخاري، ترتيب وتقديم: محمد فؤاد عبد الباقي وأحمد محمد شاكر، دار ابن حزم، القاهرة-مصر، ط1، 2008م.

- **البيضاوي** (ناصر الدين أبي الخير (ت691هـ))

11. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد: محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث، بيروت-لبنان.

- **الجاحظ** (ابي عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ))

12. رسائل الجاحظ، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة_مصر، 1964م.

- **ابن الجزري** (أبي الخير شمس الدّين محمد(ت833هـ))

13. تقريب النشر في القراءات العشر، تح: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2002هـ.

14. غاية النّهاية في طبقات القرّاء، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2006م.

15. منجد المقرئين ومرشد الطالبين "أ" تح: محمد حبيب الله الشّنقيطي والشيخ أبو الأشبال محمد شاكر، مكتبة القدس، القاهرة-مصر، 1350هـ.

16. منجد المقرئين ومُرشد الطّالبين "**ب**"، تح: علي بن محمّد العمران

17. النّشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

- **ابن جنّي** (أبي الفتح عثمان (ت392هـ))

18. المحتسب، تح: علي النّجدي ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتّاح اسماعيل شلبي، دار سركين، ط2، 1986م.

- **أبو حيّان الأندلسي** (محمد بن يوسف (ت745هـ))

19. تفسير البحر المحيط، تح: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ط1، 1993م.

- **أبو حيّان التّوحيدي** (علي بن محمّد بن العبّاس (ت414هـ))

20. الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين وأحمد الزّين، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م.

- **ابن الحاجب** (أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي (ت646هـ))

21. شرح الرضى، تح: حسن بن محمّد بن ابراهيم الحفظي، دار القلم، السّعوديّة.

- **ابن خالويه** (أبو عبد الله الحسين(ت370هـ))

22. مختصر في شواذ القرآن، تح: برجستراسر، المطبعة الرّحمانية، مصر، 1934م.

23. الحجّة في القراءات السّبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت–لبنان، ط3، 1979

- **ابن خلدون** (عبد الرحمان (ت808هـ))

24. مقدمة ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي: خليل شحادة، مر: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت

- **خلف الأحمر** (أبو محرز بن حيّان (ت180هـ))

25. مقدّمة في النّحو، تح: عز الدّين التّنوخي، مطبوعات مديريّة احياء التراث القديم، دمشق-سوريا، 1961م.

- **الدمياطي** (أحمد بن محمد البنّا(ت1117هـ))

26. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تح: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 1988م.

- **الذّهبي** (شمس الدّين أبي عبد الله(ت848هـ))

27. معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، تح: بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عبّاس، مؤسسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1988م.

- **الرّازي** (فخر الدّين(ت604هـ))

28. تفسير الفخر الرّزي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، 1981م.

- **الزّبيدي** (أبو بكر محمّد بن الحسن (ت379هـ))

29. ائتلاف النّصرة، تح: طارق الجنابي، مكتبة النّهضة العربيّة، بيروت-لبنان، ط1، 1987م.

30. طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ط2.

- **الزجّاج** (إبراهيم بن سهل(ت311هـ))

31. معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط1، 1988م.

- **أبو زَرعة** (عبد الرّحمان بن محمد (ت403هـ))

32. حجّة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ط5، 1997م.

- **الزّرقاني** (محمد عبد العظيم (ت1367هـ))

33. مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1995م.

- **الزّركشي** (بدر الدّين محمد (794هـ))

34. البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة-مصر، 2008م.

- **الزّمخشري** (أبي القاسم محمود بن عمر (ت538))

35. المفصّل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان_الاردن، ط1، 2004م.

- **أبي زيد الأنصاري** (ثابت بن زيد بن مالك (ت215هـ))

36. النّوادر في اللّغة، تح: محمّد عبد القادر أحمد، دار الشّروق، ط1، 1981م.

- **السّفاقصي** (علي النّوري بن محمّد (ت1118هـ))

37. غيث النّفع في القراءات السّبع، تح: أحمد محمود عبد السّميع الشّافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 2004م.

- **السّكري** (أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت275هـ))

38. شرح أشعار الهذليّين، تح: عبد السّتار أحمد فرّاج، مر: محمود محمّد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة-مصر.

- **ابن سلاّم الجمحي** (محمّد بن سلاّم بن عبد الله (ت231هـ))

39. طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدّة -السعوديّة.

- **السّمين الحَلبي** (أحمد بن يوسف(ت756هـ))

40. الدُر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق-سوريا.

- **سيبويه** (أبي البشر عمرو بن عثمان(ت180هـ))

41. الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط3، 1988م.

- **السّيوطي** (جلال الدّين (ت911هـ))

42. الاقتراح في أصول النّحو، طبعه عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 2006.

- **الشّافعي** (أبو عبد الله محمّد بن ادريس (ت204هـ))

43. المهذّب، تح: محمّد الزحيلي، دار القلم، دمشق ودار الشّامية، ط1، 1992م

- **أبو شامة المقدسي** (عبد الرحمان بن إسماعيل (ت665))

44. المرشد الوَجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 2003م.

- **الطّبري** (أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310))

45. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التُركي، هَجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

- **ابن عادل** (أبو حفص سرّاج الدّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدّمشقي (ت880هـ))

46. اللّباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلميّة، بيروت_لبنان، ط1، 1998م.

- **ابن عطيّة** (عبد الحق أبي محمد القاضي الأندلسي (ت546هـ))

47. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب

- **العُكبُري** (أبي البَقاء (ت616هـ))

48. التّبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دار الكتب.

- **ابو علي الفارسي** (أبي علي الحسن بن عبد الغفّار (377))

49. الحجّة في علل القراءات السبع، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معرض وأحمد عيسى حسن العطراوي، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط1، 2007م.

- **ابن غلبون** (محمّد ابن خليل بن أحمد بن عبد الرحمان (ت1145هـ))

50. التّذكرة في القراءات، تح: أيمن سويد، ط1، 1991.

- **الفرّاء** (أبو زكريا يحي بن زياد (ت207هـ))

51. معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط3، 1983.

- **عبد الفتّاح القاضي** (ت1403هـ)

52. البذور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة، دار الكتاب العربين بيروت_لبنان.

- **القفطي** (جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف (ت624هـ))

53. أنباه الروّاة على أنباه النّحاة، تح: محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة_مصر، ط1، 1986.

- **القُرطُبي** (أبي عبد الله محمد (671هـ))

54. الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط1، 2006م.

- **ابن كثير** (ابي الفراء اسماعيل بن عمر بن كثير القُرشي الدّمشقي (ت774هـ))

55. تفسير ابن كثير، تح: سامي بن محمّد السّلامة، دار طيبة، ط، 1997م.

- **لبيد بن ربيعة العامري** (ت41هـ))

56. ديوانه، دار صادر، بيروت_لبنان.

- **ابن مالك** (محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ))

57. الخلاصة في النّحو "ألفية ابن مالك"، تح: عبد المحسن محمّد القاسم، مكتبة الملك فهد الدوليّة، الرياض_السعوديّة، ط1، 2018م.

58. الموطأ، تح: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث، بيروت-لبنان، 1985، ص170

- **المبرّد** (أبي العبّاس محمد(285هـ))

59. المقتَضب، تح: عبد الخالق محمد عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ط3، 1994م.

- **ابن مجاهد** (أحمد بن موسى بن العبّاس(ت324هـ))

60. السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة-مصر.

- **محمّد ابن أُبّ** (بن أحميد المزمري التواتي (ت1160هـ))

61. نظم الأجروميّة، تع: أبو عبد الله سالم بن بو جمعة موريد التواتي، دار المنهج، الجزائر، ط1، 2019م.

- **مسلم** (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ))

62. صحيح مسلم، تح: محمّد الفارابيّ أبو قتيبة، دار طيبة، الرياض، ط1، 2006م.

- **مكي** (أبو محمّد مكي بن أبي طالب حمّوش القيسي (ت437))

63. الإبانة، تح: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار النّهضة، مصر.

64. إعراب مشكل القرآن، تح: حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1984م.

65. التّبصرة، تح: محمّد غوث، الدّار السّلفية، الهند، ط2، 1982م.

66. الكشف عن وجوه القراءات، تح: محي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ط3، 1984م.

- **ابن النّاظم** (بدر الدّين محمّد أبو عبد الله (ت686هـ))

67. شرح ألفية ابن مالك، تح: باسل عيون السّود، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.

- **النحّاس** (أبي جعفر أحمد بن إسماعيل (ت333هـ))

68. إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، مكتبة النّهضة العربيّة، ط2، 1985هـ.

- **الهيثمي** (الحافظ نور الدّين بن أبي بكر بن سليمان المصري (ت807هـ))

69. مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد، تح: محمّد عبد القادر أحمد عطاء، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 2001.

- **ابن الورّاق** (محمّد بن عبد الله بن العبّاس أبو الحسن (ت381هـ))

70. علل النّحو، تح: محمود جاسم، مكتبة الرّشد، الرّياض-السّعوديّة، ط1، 1999م.

- **ابن يعيش** (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا (ت643هـ))

71. شرح المفصّل، إدارة الطّباعة المنيرية، مصر.

II. الكتب الحديثة:

- **إبراهيم قلاتي**

72. قصّة الاعراب: جامع دروس النّحو والصّرف، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر.

- **إبراهيم مصطفى**

73. إحياء النّحو، القاهرة-مصر، ط2، 1992م.

- **تمّام حسّان**

74. اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط1، 2001م.

- **عبّاس حسن**

75. النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط8.

- **عبد العال سالم مكرم**

76. أثر القراءات القرآنيّة في الدّراسات النّحويّة، مؤسسة علي جرّاح الصباح، الكويت، 2009م.

- **عبد العليم إبراهيم**

77. النّحو الوظيفيّ، دار المعارف، القاهرة.

- **عبد الله العلايلي**

78. مقدمّة لدرس العرب، المطبعة العصريّة، مصر.

- **عبد الوارث مبروك**

79. في إصلاح النّحو العربي "دراسة نقديّة"، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م.

- **عفيف دمشقية**

80. أثر القراءات القرآنيّة في تطور الدّرس النّحوي، معهد الإنماء العربي، بيروت_لبنان، ط1، 1978م.

- **علي أحمد مذكور**

81. تدريس فنون اللّغة العربيّة، دار الفكر العربي، مصر، 2006م.

- **محمّد سالم محيسن**

82. المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت_لبنان، ط2، 1988م.

83. مهدي المخزومي

84. في النّحو العربي" نقد وتوجيه"، دار الرّائد العربي، بيروت_لبنان، ط2، 1986م.

- **نبيل بن محمّد اسماعيل**

85. علم القراءات، مكتبة التّوبة، السعوديّة، ط1، 2000م.

III. المعاجم والقواميس

- **الأزهري** (أبو منصور محمّد بن أحمد (ت370هـ))

86. تهذيب اللّغة، تح: أحمد عبد الحليم البردوني، مر: علي محمّد البجاويّ، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة.

- **التّهانوي** (محمّد علي بن علي القاضي (ت1185هـ))

87. كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: رفيق العجم، علي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

- **الحموي** (شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت (ت626هـ))

88. معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977.

- **الزّبيدي** (محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت1205هـ))

89. تاج العروس، طبعة الكويت، ط8، 2008م.

90. تاج العروس، تح: عبد الستّار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1971م.

- **عبد العال سالم مكرم، أحمد مختار عمر**

91. معجم القراءات القرآنيّة، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988م.

- **عبد العلي مسؤول**

92. معجم مصطلحات علم القراءات القرنيّة، دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.

- **ابن فارس** (أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرّازي (ت395هـ))

93. مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م

- **الفيروز آبادي** (مجد الدّين أبو طاهر محمّد بن يعقوب (ت817هـ))

94. القاموس المحيط، تح: مكتبة التراث في مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 2005م.

- **مجمع اللغة العربيّة**

95. المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدّوليّة، مصر، ط4، 2004م.

- **ابن منظور** (أبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم (711هـ))

96. لسان العرب، دار صادر، بيروت_لبنان.

IV.الرّسائل الجامعيّة

- **مختار بوزاوية**

97. النّحو العربي ومحاولات تيسيره " دراسة وصفيّة تحليليّة، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد بن بلّة "وهران"، كلّية الآداب والفنون، قسم اللّغة العربية آدابها، موسم 2017/2016.

V. المقالات والمجلاّت

- **أحمد مطلوب**

98. تيسير النّحو، المؤتمر السنوي الأول، تيسير علوم النّحو، دمشق، 2002م.

- **سامي عوض**

99. تيسير مباحث النّحو والصّرف، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق. مج73، ع4، 1998.

- **سليمان بن عبد العزيز العيوني**

100. سيرة ألفيّة بن مالك (تأليفا وابرازا وتحقيقا)، مجلّة الدرعيّة، ع46، 2009م.

- **صالح بلعيد**

101. ألفيّة ابن مالك في الميزان، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995م.

- **عبد الرحمان حاج صالح (ت2017م)**

102. أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة، مجلّة اللّسانيات.

- **محمّد صاري**

103. تيسير النّحو موضة أم ضرورة؟، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة عنّابة.

- **ممدوح محمّد خسارة**

104. مبادى عامّة في تيسير النّحو، المؤتمر السنوي الأول لتيسير علوم النّحو، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، 2002م.

- **نور الدّين دريم**

105. أثر القراءات القرآنيّة في ترجيح الحكم النّحوي "دراسة في كتاب الانصاف"، مجلّة التواصليّة، ع2.

فهرست الموضوعات

الموضوعات	الصّفحة
شكر وتقدير	
قائمة الرّموز المستعملة في البحث	
مقدّمة	أ-و
الفصل الأول: القراءات القرآنيّة والتّيسير النّحوي (تاريخ وتعريف)	1- 27
تمهيد	2
أولا: مفهومها ونشأتها	2- 13
I. مفهومها	2- 3
1. لغة	2
2. اصطلاحا	3
II. نشأتها	3- 7
III. الفائدة من تعدّدها	7- 8
IV. شروط القراءة المقبولة	9- 10
V. أنواعها	10- 13
1. المتواترة	10
2. الصّحيحة	11- 13
ثانيا: التّيسير النّحوي مفهومه وأسسه	13- 27
I. مفهومه	13-16
1. لغة	13- 15
2. اصطلاحا	15- 16
II. أسسه	16- 21
III. نماذج من كتب التّيسير النّحوي	21- 26
1. التّيسير عند المتقدّمين (المقدّمة في النّحو لخلف الأحمر أنموذجا)	21- 23
2. التّيسير عند المتأخرين (ألفيّة ابن مالك أنموذجا)	23- 24

3. التّيسير عند المحدثين (إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى أنموذجا)	24- 26
خاتمة الفصل الأوّل	26
الفصل الثّاني: إسهامات القراءات القرآنيّة في تيسير القاعدة النّحويّة	27- 57
تمهيد	28
أولا: القراءات القرآنية والدّرس النّحوي	28- 33
I. صلة القراءات بالإعراب	28- 31
1. تعريف الإعراب	28-29
2. نماذج توضّح صلة القراءات بالإعراب	29-31
المثال الأول	29-30
المثال الثّاني	30-31
II. صلة القراءات بالمعنى	31- 33
1.نماذج قراءات ليس لها أثر في المعنى	32
مثالها	32
2.نماذج من قراءات لها أثر في المعنى	32
مثالها	32-33
ثانيا: نماذج من قراءات لها أثر في تيسير قواعد النّحو	33- 57
I **الأسماء**	33- 50
1. العطف على الضمير المجرور دون تكرار الجار	33- 36
2. الفصل بين المتضايفين بغير الضرف وحرف الجرّ	36- 40
3. تقدّم الحال على صاحبها المجرور	40- 42
4. عَمل "إنْ" المخفّفة النّصب في الاسم	43- 44
5. إلحاق الفعل بعلامتي التّثنية والجمع إذا أُسند لاسمٍ ظاهرٍ	44- 47
6. صرف مالا ينصرف	48- 50
II. الأفعال	51-56
1. وقوع الفعل الماضي حالًا	51- 53
2. رفع الفعل المضارع أو نصبه بعد (أنْ) إذا سبقها فعلٌ من أفعال الرّجحان	53- 54
3. فعل الأمر بين البناء والإعراب	54-56

خاتمة الفصل الثاني	57
الخاتمة	60-58
الفهارس العامّة	82 -61
أولا: فهرست الآيات	64 -62
ثانيا: فهرست الأحاديث	65
ثالثا: فهرست الأشعار	66
رابعا: فهرست المصادر والمراجع	79 -67
خامسا: فهرست الموضوعات	82 -80
ملخّص	

ملخص:

عالجنا في هذه الدّراسة جانبًا من جوانب الدّرس النّحوي، ألا وهو التّيسير، الّذي كان للقراءات القرآنيّة فضلٌ في تذليله، وتقديمه في صورة مبسّطة، بعيدا عن الفلسفات والتعقيدات، ولا يخفى ما لهذا الموضوع من أهميّة بالغة في الميدان التّعليمي، إذْ كشف عن قواعد جديدة، هَوّنت المستغلق منها على المتعلّمين والدّارسين.

وقد تطرقنا فيه إلى ماهيّة القراءات وأنوعها...والتّيسير النّحوي وأسسه... لنكشف بعد ذلك عن العلاقة القائمة بينهما، وما المزّية الّتي قدّمتها هذه الأخيرة لتيسيره، مطبّقين على نماذج مشهورة من القراءات لتوضيح ذلك، وبيان أثرها غير المخفي في تسهيل القاعدة النّحويّة.

Résumé:

On a traité dans cette étude un des côtés de l'étude grammaticale,

C'est bien la facilitation (eltaissir), dont les récitations (alquiraat) coraniques ont la grâce à le rendre facile et le présenter d'une manière simple loin des philosophies et de complexités, il ne s'en cache pas, l'importance de ce sujet dans le domaine d'apprentissage, or il a révélé de nouveaux règles qui ont pu surmonter les obstacles rencontrés par les apprenants et les étudiants.

Et on a abordé dans cette étude les définitions et les types de ces récitations... et la facilitation grammaticale et ses fondations ...Pour découvrir après la relation qui existe entre eux et l'excellence que cette dernière l'a offert pour la faciliter en faisant des applications sur des modèles remarquables de ces récitations afin d'éclaircir ça et de montrer son influence non cachée dans la simplification des règles grammaticales.